"إذا لم تستجب الحكومة لمطالب الشعب فإن ذلك ربما يؤدي إلي اختفاء السودان."

حياةُ مواطنين بلا حقوق في الخرطوم

المواطنة والنزوح في منطقة البحيرات العظمى
ورقة عمل رقم تسعة

مايو2013

المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين

خلفية عن الورقة

لقد تمت صياغة هذه الورقة بواسطة الدكتورة لوسي هوفيل من المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين. وقد قام كل من ديبترا كلانسي من المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين ونصرالدين عبدالباري من جامعة هارفارد بتقديم مساهمات إضافية. ولدواعي أمنية، لزم عدم ذكر أسماء أعضاء الفريق الميداني. ومع ذلك، يود الفريق التعبير عن عظيم شكره لكل الذين شاركوا في هذه الدراسة.

المواطنة والنزوح في منطقة البحيرات العظمى، سلسلة أوراق عمل

إن هذه الورقة هي الورقة التاسعة من سلسلةِ أوراقِ عملٍ تشكل جزءاً من مشروعِ عملٍ مشترك بين المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين، ومجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، وشركاء من المجتمع المدني وأكاديميين في منطقة البحيرات العظمى. ويرمي المشروع إلى البلوغ إلى فهمٍ أعمق للعلائق بين النزاعات على المواطنة والانتماء في منطقة البحيرات العظمى، من جهة، والنزوح الإجباري، من جهة أخرى. ويعمل مشروع البحث الاجتماعي العلمي في إطار حقوق الإنسان ليبين كيف أن الهُوية تأثر في تجربة النازحين قبل، وخلال، وبعد نزوحهم. وتهدف الاستنتاجات إلى تيسير تطوير سياسات إقليمية تعزز إعادة الدمج الاجتماعي والسياسي للمهجرين قسراً وذلك عبر تسوية الاختلافات بين الهُويات الاجتماعية-الثقافية وحقوق المواطنة القومية والتي تديم النزاعات والإقصاء الاجتماعي.

أعمال سابقة في هذه السلسلة (متاحة على: www.refugee-rights.org)

- "الذهاب إلى الوطن أم البقاء في المنزل: إنهاء النزوح للاجئين البورندين في تنزانيا،" 2008.
- "لا يمكن لشخصين أن يرتديا نفس زوجي الحذاء: بحثُ تحديات الحصول على الأرض وأعادة الدمج في بورندي،" 2009.
- "من ينتمي إلى أين؟ النزاع، والنزوح، والأرض والهُوية في شمال كيفو، جمهورية الكنغو الديمقراطية،" 2010.
- "طريقٌ مسدود خطير: اللاجئون الروانديون في يوغندا،" 2010.
- لوسي هوفيل، "تمني السلام، والخوف من الحرب: مُعضلات الإعادة إلى الوطن والإنتماء على حدود يوغندا وجنوب السودان،" 2010 (ورقة عمل صادرة عن المفوضية السامية لشئون اللاجئين).
- "ظلال العودة: مُعضلات اللاجئين الكنغوليين في رواندا،" 2011.
- "الدارفوريون في جنوب السودان: التفاوض حول الإنتماء في السودانيين،" 2012.
- "لا يمكن أن أكون مواطناً إذا استمريتُ لاجئاً: كفاح اللاجئين البورنديين السابقين للتمسك بمواطنتهم التنزانية،" 2013.

صورةُ الغلاف التقطت بواسطة مصور سوداني مجهول لحي بالقرب من الخرطوم يقطنه جنوبيون سودانيون. أما العنوان فمقتبس من مقابلة أُجريت في الخرطوم مع رجل من دارفور في الثامن من يونيو/حزيران، 2012.

تود المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين أن تشكر مؤسسات المجتمع المفتوح لدعمها السخي لهذا البحث

"إن شكرنا في هذا اليوم يشمل كل الذين وقفوا معنا وأيدونا من كل قطاعات الشعب السوداني، وكذلك يشمل الذين لم يقفوا معنا ولم يؤيدونا، والذين لن يقلل اختيارهم من مواطنتهم شيئاً. فرئيس الجمهورية يمارس صلاحياته الدُستورية كرئيس للجميع وهو مسئول عن كل المواطنين. هذه حقيقة أؤكدها والتزام أعلنه."

(الرئيس البشير في خطابه للشعب السوداني بعد فوزه بانتخابات إبريل/نيسان 2010)[1]

مقدمة

إن هذه الورقة هي عن تجربة أُناس يعيشون في ولاية الخرطوم والذين يعرّفون أو يميزون أنفسهم بأنهم أصلاً من منطقة من المناطق المتأثرة بالحرب في السودان، وخاصة مما هو الآن دولة جنوب السودان المستقلة، وولايات دارفور الخمس (الآن) وولاية جنوب كردفان.[2] لعقود من الزمان، أدي تهميش وتجاهل هذه المناطق من قبل الحكومة السودانية إلي سلسلة من النزاعات التي إتسمت بهجمات قامت بها الدولة ضد الذين يسكنون في الأطراف، ودفاع عنيف من قوى المعارضة المحلية. وقد فاقمت هذه النزاعات بصورة أكثر من التهميش الاقتصادي، والسياسي والثقافي لمناطق جغرافية شاسعة من البلاد، ولملايين الأشخاص الذين ينحدرون من تلك المناطق. ونتيجة لذلك، انتقل ملايين الناس على مدى العقود الماضية إلي العاصمة بحثاً عن الخدمات والأمان.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ذات منطق التمييز الذي أجبر هذه المجتمعات على الانتقال من ديارها تكرر في الخرطوم. فقد استمر التعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية على أحسن الفروض، وكلا مواطنين على أسوأها، مع تدهور الوضع بانفصال جمهورية جنوب السودان (جنوب السودان). ففي سياق فقدان الإقليم والموارد، ونزاع جديد ومعارضة متصاعدة، تستمر الدولة في التأسيس لنظام حكومي إقصائي بشدة. إن الخرطوم تمثل عالماً مصغراً لهذه العملية الإقصائية: إذ يستمر التعامل مع الذين هم من الأطراف كغرباء؛ مع ذلك فإن النزاعات الدائرة في أرجاء كثيرة من البلاد تعني أنهم ليس لديهم خيار سوى البقاء في العاصمة. على كل مستوى من المستويات، وفي تناقض مباشر مع التأكيد الذي بذله الرئيس أعلاه، فإن مواطنتهم جُعلت بلا قيمة.

إن فرص الانتماء، كما تتبين بالقدرة على الحصول على الحقوق، تقلصت في أعقاب انفصال الجنوب في العام 2011. فعلى الرغم من أن المجموعات المهمشة ظلت تواجه تحديات على مدى عقود من الزمان، فإن انفصال جنوب السودان قد ثبَّت كثيراً الأساليب أو الخطوط الخاطئة التي تحدد الداخليين والدخلاء. وللذين يُعتبرون من الجنوب، في وقت كتابة هذه البحث، كان هذا التمييز بعبارات بينة: إذ نص قانونٌ جديد على أنهم لم يعودوا مستحقين للجنسية السودانية والرئيس أمر "بعودتهم" إلي الجنوب. وفي ذات الوقت، فإن تجارب الذين هم من المناطق المهمشة الأخرى والذين يستحقون قانوناً الحقوق التي تأتي مع المواطنة لا تختلف كثيراً. فسودانيون و "جنوبيون" سودانيون يتم إقصاؤهم على حد سواء من موارد الدولة، بما في ذلك حمايتها، على أساس مَنْ هم أو من أين أتوا—أو يعتقد أنهم أتوا.

وتأسيساً على مقابلات أُجريت مع 117 شخصاً، فإن هذا الإقصاء يتجلى بطرق شتى: فاقتصادياً تنعدم الخدمات في المناطق التي يقطنونها، مع حكايات عن تحويل متعمد

---

[1]. نقلاً عن مقال للدكتور الواثق كمير، "تفكك الدَّولة السُّودانية: السيناريو الأكثر ترجيحاً، موقع سودان تريبون، 10، فبراير/شباط، 2012.

[2]. اليوم النزاع مستمر في دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، حلايب (حيث هنالك إحتلال مصري واقع)، وأبيي (المتنازع عليها مع جنوب السودان) وشرق السودان، وكل هذه المناطق تشهد توترات ربما تشتعل مرة أخرى.

للخدمات، وعن أسواق تغلق، وعن وظائف فُقدت وعن أطفال أوقفوا عن الدراسة؛ وسياساً تحدث الناس عن خشيتهم من أن يُقبض عليهم اعتباطاً، وأن يمنعوا من التصنيف المناسب وعن عدم قدرتهم على التعبير عن أنفسهم؛ وثقافياً تحدث الناس عن قصة إقصاء فوقية عبر أجهزة الإعلام العامة وتصريحات من مصادر رسمية تنكر حقهم في البقاء في الخرطوم على أساس اللون أو العقيدة أو الرأي السياسي. هذه التجارب تشكك في الأساس الذي بُنيت وتُعاش عليه المواطنة في السودان.

بالتالي السؤال هو لماذا هم باقون، إذاً؟ فقد أبانت الحكومة السودانية بجلاء للذين عرّفوا أنفسهم بأنهم لهم أصول في دولة جنوب السودان الوليدة بأنهم غير مرحب ببقائهم كمواطنين. ورغم ذلك فإن الانتقال إلي الجنوب، مع أنه هو رغبة الكثيرين منهم، محفوف بتحديات هائلة–تحديات لا تفعل الحكومة السودانية شيئاً للتخفيف منها، وإنما في الواقع تزيدها في حالات كثيرة. لقد فقد الكثير من الناس وظائفهم، ومنازلهم، وموارد أخرى بنوها بشق الأنفس على مدى سنين أو عقود نتيجة للقوانين والسياسات الإقصائية. وفي سياق مؤسسات الدولة الضعيفة، فإن الجزاء الذي فرض على أعلى مستوى رئاسي لإقصاء الذين يعتبرون "جنوبيين" منحت الموظفين الأفراد نطاقاً مقدراً للقيام بتصرفات تمييزية. ولكن في الوقت ذاته، فإن إمكانية العودة إلي الوطن الذي تم تحريره حديثاً ينظر إليه بانه يقدم قدراً من الأمل والتفاؤل.

إن الذين احتفظوا بجنسيتهم السودانية في القانون لكن مناطقهم الأصلية هي مواقع للنزاع يشعرون بأنهم لا خيار لهم سوى البقاء في الخرطوم على الرغم من أنهم يُجعلون يشعرون بأنهم غير مرغوب فيهم على كل مستوى. فالنزاعات المتجذرة في الظلم، والإهمال، والتهميش، دفعتهم إلي الخرطوم، حيث تجعل ذات الديناميكات حياتهم صعبة للغاية. وللكثيرين منهم، أصبحت مواطنتهم عديمة المعنى. فهم لا يُميز ضدهم فقط في كل مجال من مجالات حياتهم، وإنما يعتقدون أن الحكومة تمنعهم من أي مجال للمشاركة على المستوى السياسي. ونتيجة لذلك، يعيش الكثيرون منهم في أوضاع اقتصادية مزمنة سيئة وفي حالة دائمة من الخوف. وبالنسبة للذين أُجريت معهم المقابلة، كان هنالك أمل ضئيل في تحسن الأوضاع.

منهج البحث

تستند هذه الورقة إلي بحث ميداني أُجرىَ في ولاية الخرطوم في الفترة من 28 مايو/أيار و18 يوليو/تموز من العام 2012. وقد تم إجراء البحث الميداني بواسطة باحث سوداني رفيع، ساعده في القيام بالبحث ثمانية باحثون آخرون (أربع نساء وأربعة رجال). وقد ضم فريق البحث محاضراً جامعياً، وثلاثة محامين، ومدرس لغة إنجليزية، وثلاثة خريجين جامعيين. إن اثنين من الباحثين ولدا في جنوب كردفان، واثنين ولدا فيما هو الآن جنوب السودان، واثنين ولدا في دارفور، واثنين ولدا في الخرطوم.

لقد مثل إجراء البحث في الخرطوم تحدياً أمنياً بالغاً لمن أجروا المقابلات ولمن أُجريت معهم المقابلات على حد سواء. ولذلك تمت المقابلات على وجه العموم في منازل الناس في الخرطوم، ومعظم الذين أُجريت معهم المقابلات أعربوا عن تقديرهم لإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن المشاكل التي تواجههم. وقد تم إجراء البحث في مدينتي الخرطوم شمال وأمدرمان، وكلامهما جزءٌ من ولاية الخرطوم. وعلى الرغم من ذلك، ولأسباب أمنية، فإن الاستنتاجات تشير ببساطة إلي "الخرطوم" كموقع إجراء كل المقابلات.

وعلى وجه الاجمال، تم إجراء 117 مقابلة مع أشخاص عرَّفوا أنفسهم بأنهم من جنوب السودان (50)، ودارفور (22) أو أصلاً من الأقليم الذي يعرف الآن بجنوب السودان (45). وقد شملت المقابلات أشخاصاً من قطاعات مختلفة من المجتمع، من محاضرين جامعيين وسياسيين إلي بائعات الشاي العاملات في الأسواق؛ أنه شمل رجالاً ونساءً؛ وشمل أناساً من أعمار مختلفة. علاوة على ذلك، أُجريت مقابلات مع الذين وصلوا الخرطوم مؤخراً، وكذلك الذين عاشوا هناك لسنوات أو عقود—أو، في بعض الحالات، كل حياتهم. وعلى وجه

خاص، عاش كثير من الذين نظروا إلي أنفسهم بأنهم من دارفور وجنوب السودان وأُجريت معهم مقابلات عاشوا في الخرطوم لفترة طويلة من الزمن، بينما كان كثير من الذين هم من جنوب كردفان من القادمين مؤخراً. إن المقابلات تمت بلغة أو لهجة من أُجريت معهم المقابلات.

إنه لمن المهم أن نذكر أنه على الرغم من أن البحث استهدف عمداً أشخاصاً من جنوب كردفان، ودارفور وجنوب السودان، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد مجموعات مهجّرة أو مهمشة أخرى في الخرطوم. ولا كان القصد من هذا التركيز هو الافتراض بأن هنالك مجموعات متجانسة من الناس —ولا بالتأكيد، روئ متجانسة—على أساس الجغرافية، الافتراض الذي سوف يعزز فقط الثنائية الخطيرة التي طالما تم التلاعب بها بإتقان في السودان. ولذلك فإن استنتاجات هذا البحث ليست بذاتها نموذجاً لوجهات النظر الواسعة التي يمكن أن يتبناها أو يتمسك بها أشخاص من أجزاء متفرقة من البلاد. علاوة على ذلك، فإننا في حاجة للإشارة إلي تحيز محتمل في اختيار من أُجريت معهم المقابلات: إن غالبية الذين أُجريت معهم المقابلات أختاروا أن يصنفوا أنفسهم صراحة ك "سود" أو "غير عرب" و، بذلك، كأشخاص مهمشين ليس فقط على أساس الجهة التي قدموا منها وإنما كذلك على أساس العرق. على سبيل المثال لا الحصر، كان السواد الأعظم من الذين أُجريت معهم المقابلات من جبال النوبة وعرفوا أنفسهم على هذا النحو.

إنه لمن المهم كذلك التأكيد بأن القصد وراء هذا البحث لم يكن هو إنتاج معلومات مقارنة يتم فيها مقارنة حياة الجنوبيين السودانيين بحياة المجموعات الاخرى التي تم إجراء المقابلات معها. بدلاً عن ذلك، فإن القصد كان هو خلق انطباع عام عن الحياة في الخرطوم للذين هاجروا من المناطق المتاثرة بالحرب ويعانون من التهميش. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من التمييز بين آراء المنحدرين من جنوب السودان، ودارفور وجنوب كردفان، إلا أن الاستنتاجات صُنفت فقط حينما تكون هنالك فروقات بين المجموعات المختلفة.

خلفية

ككل العواصم، جذبت الخرطوم أُناساً من كل أرجاء البلاد ومن المنطقة بحثاً عن الوظائف، والعناية الطبية، والتعليم وفرص أخرى توفرها عاصمة البلاد. وقد جذبت أيضاً أعداداً هائلة من الهاربين من النزاعان المختلفة الدائرة في البلاد. وبالتاكيد، فإن كلاً من النزوح وإعادة التوطين ظلا مستخدمين بواسطة الحكومة كاستراتيجية للتحكم بطريقة أفضل ليس على المناطق المتاثرة بالحرب وسكانها فحسب، وإنما كذلك في الخرطوم حيث يمكن مراقبة الذين هربوا من تلك المناطق بطريقة أفضل بواسطة القوات الأمنية. إن هذه الهجرة—سواء أكانت طوعية، أو قسرية، أو كلاهما— حدثت في سياق أن الحكومة السودانية الحالية ظلت تسعى، لعقود، لاخضاع البلاد لتعريف ضيف للهُوية السودانية وتركيز الثروات والسلع الأساسية، الأمر الذي ردت عليه مجموعات عديدة بالعنف.[3] لقد كان السودان ولا يزال إقليماً منقسماً بعمق حيث السواد الأعظم معزولون عن مصدر سلطة الأقلية المركزية التي ظلت تقاتل لا من أجل التحكم في الثروات الاقتصادية والسياسية فحسب، وإنما كذلك من أجل أشكال أو صور اجتماعية وثقافية أعمق للإنتماء—الأساس الحقيقي للسودانوية. إن الخرطوم تمثل عالماً مصغراً لهذه العملية الاقصائية: فالذين هم من الهامش يستمر تهميشهم على أساس الجهات التي قدموا منها؛ ومع ذلك فإن النزاعات الجارية في أجزاء كثيرة من البلاد تعني أن الكثيرين منهم لديهم خيارات قليلة غير البقاء في العاصمة.

الهجرة القسرية من الجنوب

قبل الاستفتاء على استقلال جنوب السودان وحركة الناس إلي الدولة حديثة التأسيس، افترضت التقديرات المعتدلة أن عدد الجنوبيين السودانيين القاطنين في الخرطوم هو

[3]. المرجع نفسه.

500,000، على الرغم من أن العدد كان من المرجح أن يكون بالملايين.[4] إذ وصل بعض الجنوبيين الى الخرطوم كمهنيين، وعاملين في الخدمة المدنية، ورجال أعمال، لكن الغالبية هربت جراء أطول حرب في البلاد—بين ما هو الآن جنوب السودان والدولة السودانية المركزية (والتي يشار اليها غالباً بصورة غير دقيقة ب "الشمال").

وبدلاً من أن يجدوا ملاذاً، وجدوا أنفسهم يعيشون كغرباء في المركز السياسي للنظام الذي برر الحرب ضد مجتمعاتهم على أساس الاستعلاء الديني والثقافي المتأصل. وبينما استطاع الكثيرون منهم الإفادة من الفرص التعليمية والفرص الأخرى التي توفرها البيئة الحضرية وإعادة تكييف حياتهم لملائمة الثقافة المهيمنة، وجد كثيرون آخرون أنفسهم يعيشون في هوامش المدن، واقعياً كمواطنين من الدرجة الثانية يتعرضون للكثير من إنتهاكات حقوق الإنسان.[5] لقد انتهت الحرب رسمياً بالتوقيع على اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في التاسع في يناير/كانون الثاني، 2005. وبالتوقيع على اتفاقية السلام الشامل، بدا أن عهداً جديداً قد بزغ فجره، بإطار جديد للمواطنة كأساس للحقوق والواجبات المتساوية مضمنة في برتكولي مشاكوس وتقاسم السلطة.[6] لقد تم الاعتراف بوجه خاص بالوضعية الخاصة للعاصمة الخرطوم ودورها كرمز للوحدة الوطنية تعكس تنوع السودان."[7] ويحتوي الفصل العاشر من الدُستور القومي الانتقالي—الذي لا زال سارياً—سلسلة من الأحكام المتعلقة بإدارة العاصمة، وعمل وتمثيلية أجهزة تنفيذ القانون في العاصمة وتصريف العدالة، كلها القصد منها تعزيز "الاحترام لكل الأديان، والمعتقدات والعادات".

لسوء الحظ، فشل تحقيق رؤية اتفاقية السلام الشامل والدُستور الانتقالي حول السودان كدولة متعددة الإثنيات، ومتعددة الأديان لمواطنين متساويين، وصوتت مجموعة واحدة من هؤلاء المواطنين، الجنوبيون (كما تم تعريفهم بواسطة الأطراف التي قبلت باتفاقية السلام الشامل)، بأغلبية ساحقة تقدر ب 98.83% لصالح تأسيس دولة خاصة بهم. لقد صوَّت، مع ذلك، 55% فقط من العدد البسيط الذي كان مخولاً له التصويت في الشمال لصالح الانفصال. لذلك، عندما أعلن جنوب السودان استقلاله في التاسع من يوليو/تموز، 2011، وجد الملايين أنفسهم فعلاً على الجانب "الخطأ" من الحدود.

إن تشريعات المواطنة الجديدة التي أُجيزت في البلدين قبل الانفصال زادت الوضع إرباكاً. فالبرلمان (المجلس الوطني) السوداني تبنى تعديلات على قانون الجنسية لسنة 1994 تقضي بوضوح بان الجنسية السودانية "تُسحب تلقائياً إذا اكتسب الشخص حقيقة أو حكماً جنسية جنوب السودان."[8] وعلى خلفية تبني نصاً سخياً نسبياً في جنوب السودان لتحديد شروط المواطنة في جنوب السودان—شاملاً للأشخاص الذين لهم جداً مولوداً في جنوب السودان—تم فعلياً تجريد المئات من الآلاف من جنسيتهم جملة واحدة، وذلك على الرغم من أن النصوص الدُستورية[9] تقضي بخلاف ذلك. ومما يزيد المشكلة تعقيداً، لا تحتوي التعديلات على حق الاعتراض على سحب الجنسية، كما أنها تزيد الصعوبات للذين يودون التقدم بطلباتٍ للتجنس. ومن بين المعايير الجديدة للتجنس اشتراط 10 سنوات من "الإقامة القانونية والمستمرة" والقيام بعمل أو إتخاذ مصدر رزق قانوني، وهي شروط يبدو أنها صيغت لإقصاء المجتمعات التي تعيش في الهامش.

وعلى الرغم من أن التشريع يبدو موضِحاً للوضع على مستوى من المستويات—لا أحد يمكنه أن يحتفظ بالجنسية السودانية طالما كان بإمكانه المطالبة بجنسية جنوب السودان—إلا أنه ببساطة أضاف إلي حالة الإرباك خوفاً. إذ أنه لم يكن هنالك ما يرشد إلي كيفية تحديد أو

---

[4]. بيان موجز من معهد الولايات المتحدة للسلام، 2009. "ست قضايا مهمة للسودان ومستقبله." سبتمبر/أيلول.
[5]. إنظر على سبيل المثال، "مواطنو السودان غير المنظورين"، أفريكا رايتس 1995.
[6]. برتكول مشاكوس، 20 يوليو/تموز؛ تقاسم السلطة، مايو/أيار، 2004.
[7]. إنظر المادة 152 من الدُستور الوطني الانتقالي.
[8]. إنظر المادة 10(2) من قانون الجنسية السودانية لسنة 1994 (تعديل 2011). لقراءة تحليل عن قوانين المواطنة الجديدة في البلدين، إنظر برونوين مانبي، الحق في المواطنة وانفصال جنوب السودان، مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا، 2012، متاح على: http://www.afrimap.org/english/images/report/OSIEA-AfriMAP-Nationality-Sudans-full-EN.pdf.
[9]. ينص الدُستور على أن "كل مولود لأم أو أب سوداني له حق "لا يتنقص" في الجنسية السودانية. كما يسمح بازدواجية الجنسية.

دحض هذه المطالبات، ذلك بغض النظر عن السياق الذي تثور فيه أسئلة قانونية متعددة، بما في ذلك دُستورية القانون نفسه. فعلى سبيل المثال، الدُستور الحالي جليٌ بأن " لكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية" (المادة 7(2)). ويعتبر النطاق الدقيق لقانون المواطنة في جنوب السودان أيضاً أمراً معقداً. إذ انه لم تصدر بعد اللوائح الحاكمة لتطبيق القانون الجديد. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية أتخذ موقفاً علنياً واضحاً بأن كل الذين هم من جنوب السودان يتوجب عليهم أن يغادروا أو "يوفقوا" أوضاعهم، بحلول أبريل/نيسان 2012، لم يكن هنالك توضحياً حول كيفية قيامهم بتوفيق أوضاعهم.[10] وفي الواقع، تسبب وضع المواطنين عبر الحدود في السودان وجنوب السودان في خلق قدر كبير من عدم الأمان لمجموعات من الناس في البلدين.[11] وقد تزايدت المخاوف بإنقضاء فترة السماح التي منحت للجنوبيين السودانيين لتوفيق أوضاعهم في التاسع من أبريل/نيسان، وتفاقمت هذه المخاوف بالتصريحات التي أدلى بها القادة السياسيون وولاة الولايات مهددين بطرد كل الجنوبيين السودانيين.[12]

مع ذلك، وفي أواخر سبتمبر/أيلول 2012، وبعد سلسلة من المفاوضات، وقع السودان وجنوب السودان أتفاقاً حول وضع مواطني كل دولة في الدولة الأخرى والمسائل ذات الصلة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان (الاتفاق الإطاري).[13] ويكفل هذا الصك "حريات أربع" لمواطني الدولتين في الإقليمين، أي: حرية الإقامة، وحرية الحركة؛ وحرية القيام بنشاط إقتصادي؛ وحرية إقتناء الممتلكات و التصرف فيها. ويضع الاتفاق الإطاري تكليفاً على البلدين بتأسيس لجنة رفيعة مشتركة مسؤولة عن تنفيذ الاتفاق خلال أسبوعين إبتداءً من السابع والعشرين من سبتمبر/أيلول. إن اتفاق الحريات الأربع تم تعزيزه لحد ما باتفاقية الحدود بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان[14] التي تم التوقيع عليها في نفس الوقت الذي وُقع فيه الاتفاق المتعلق بوضع المواطنين. إن اتفاقية مسائل الحدود تقر أهمية "الإرث المشترك والروابط الثابتة" لا سيما بين المجتمعات التي تعيش على مناطق الحدود بين الدولتين. وتتصور الاتفاقية "حدود مرنة" بالتجارة وبحركة حرة وآمنة بين الدولتين. ووفقاً لهذه الاتفاقية، فإن الأمن هو على وجه العموم مسؤولية مشتركة بين البلدين.

ومنذ أن تم التوقيع على الاتفاقين، فإن هنالك تحركاً ضئيلاً لتنفيذهما. ففي مارس 2013، تم التوقيع على "مصفوفة تنفيذ" جديدة، وعلى الرغم من أن الاتفاق وجد ترحيباً واسعاً، تساءل البعض ما إذا كان الاتفاق قد عكس تجديد الإرادة الصادقة للطرفين.[15] ومع تمركز مصالح كلا البلدين في إنشاء منطقة منزوعة السلاح وإعادة إنتاج النفط، فإن وقتاً طويلاً قد يمضي قبل أن توضع الأولوية على تأسيس آليات تفعيل الحريات الأربع.

اندلاع الحرب في دارفور

في هذه الأثناء، لم يساهم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في العام 2005 ولا استقلال جنوب السودان اللاحق في حل النزاعات في الأجزاء الأخرى من السودان. فأحكام الاتفاقية، التي نصت على تحول ديمقراطي أوسع، لم تطبق أبداً وانبثقت بسرعة دورات جديدة من النزاع.

---

[10]. "الخرطوم تحث مواطنيها في جنوب السودان على تقنين إقامتهم." سودان تريبيون 27 فبراير/شباط، 2012 http://www.sudantribune.com/spip.php?article41732.

[11]. إنظر المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين وجمعية لاجئي دارفور بيوغندا، الدارفوريون في جنوب السودان: التفاوض من أجل الانتماء في السودانين." المواطنة والنزوح في منطقة البحيرات العظمى، ورقة عمل رقم 7، مايو/أيار 2012.

[12]. انظر على سبيل المثال جيمس كوبنال، "المحرومون: جنوبيون سودانيون بلا جنسية." http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-17624075 14 توقيع أديس أبابا، 27 سبتمبر/أيلول 2012.

[13]. تم التوقيع عليه في أديس ابابا، 27 سبتمبر/أيلول، 2012.

[14]. تم التوقيع عليه في أديس ابابا، سبتمبر/أيلول، 2012.

[15]. إنظر على سبيل المثال، ألي فيرجي، "الاحتفاء ببيقرطة السلام: مصفوفة أديس للتنفيذ." أفريكن أرقيومنس، 20 مارس/أذار، 2013، متاح على: http://africanarguments.org/2013/03/20/celebrating-the-bureaucratisation-of-peace-the-addis-implementation-matrix-by-aly-verjee/

لقد تم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في العام 2005 على خلفية المستويات المتزايدة من العنف في دارفور. وبدأ الطور الحالي من النزاع في العام 2003 عندما رفعت حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة البنادق ضد الحكومة، مما أدى لهجوم مضاد وحشي من جانب الحكومة السودانية والجنجويد، المليشيا التي تم تجنيدها بوجه أساسي من شمال دارفور. وكنتيجة للنزاع الذى تلى ذلك، دُمرت منازل ملايين الدارفوريين الذين أصبحوا مشتتين في المنطقة—بعضهم نازحين داخلياً في دارفور، وآخرون يعيشون في المنفى بالدول المجاورة، بينما فر كثيرون الي الخرطوم.[16]

اندلاع الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق

بينما تزامن التوقيع على اتفاقية السلام الشامل مع تجدد النزاع في دارفور، أدى انفصال جنوب السودان في يوليو/تموز 2011 إلي تجدد النزاع في منطقة جبال النوبة التابعة لولاية جنوب كردفان، والذي انتشر بعد ذلك الي ولاية النيل الأزرق في سبتمبر 2011. وتقع كلتا المنطقتين شمال حدود جنوب السودان/السودان، وهي مع أبيي، منحت وضعية خاصة بحكم ذاتي محدود في اتفاقية السلام الشامل (معروفة في الاتفاقية ب "المناطق الثلاث"): وكان من المفترض أن يتم التقرير في الحكم المستقبلي لجنوب كردفان والنيل الأزرق بمشورتين شعبيتين تُجريان على المستوى المحلى.

لقد تزايدت التوترات في جنوب كردفان في مايو/أيار جراء الانتخابات الولائية المتنازع حولها والتي أُعلن فيها الوالي الحالي، أحمد هارون، فائزاً. ولم يكن هارون ممثلاً لحزب المؤتمر الوطني فحسب، وإنما كان كذلك متهماً من قبل المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. وحيث حقق مرشح الحكومة فوزاً بأقل من هامش واحد بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين، كانت نتيجة الانتخابات خطيرة بالنظر إلي أن حاكم الولاية المنتخب كان سيقود المشورة الشعبية التي تم النص عليها في اتفاقية السلام الشامل.[17] وقد أعلن مركز كاتر بصيت سيء أن النتيجة كانت معيبة لكنها "سلمية وذات مصداقية،"[18] على الرغم من أن دبلوماسيين شككوا خارج السجلات في صحة الانتخابات.[19] كما رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان (شمال) قبول نتائج الانتخابات، وتصاعدت التوترات بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان (شمال)، لتصل ذروتها عندما حاولت الحكومة تجريد عناصر الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الوحدات المشتركة المتكاملة المتكونة من جنود من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من السلاح.[20] فاندلع القتال في الخامس من يونيو/حزيران 2011. لقد اعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان (شمال) عن نيتها الإطاحة بحكومة الخرطوم، فردت الحكومة بحملة قصف جوي وعشوائي، وإعدامات بإجراءات موجزة، وهجمات أخرى.[21] إن النزاع إمتد إلي ولاية النيل الأزرق في الأول من سبتمبر/أيلول، مسبباً دورة جديدة من العنف والنزوح.

لقد كان—ولازال—أثر هذا النزاع على السكان المدنيين هائلاً. إذ يقدر عدد الذين هُجّروا داخلياً في منطقتي النزاع ب 900,000. وأصبح على الأقل 215,000 منهم لاجئين في

---

[16]. للمزيد من التفاصيل، إنظر الورقة السابقة من هذه السلسلة: المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين وجمعية لاجئي دارفور بيوغندا، "الدارفوريون في جنوب السودان: التفاوض من أجل الانتماء في السودانين." المواطنة والنزوح في منطقة البحيرات الكبرى، ورقة عمل رقم 7، مايو/أيار، 2012.

[17]. مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، "النزاع في جنوب كردفان/جبال النوبة". أتش أس أي بي 2011.

[18]. إنظر آلي فيرجي، "أصوات متنازع عليها، مراقبة ناقصة: إنتخابات 2011 في جنوب كردفان، السودان،" معهد الأخدود العظيم، أغسطس/آب، 2011، www.riftvalley.net .

[19]. مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، "النزاع في جنوب كردفان/جبال النوبة". أتش أس أي بي 2011.

[20]. جوهان بوشي، "الأزمات تستمر: نزاعات السودان المتبقية." ورقة عمل صادرة عن المعهد الدولي للدراسات السياسية رقم 41، أكتوبر/تشرين الأول،2011.

[21]. إنظر، على سبيل المثال، تقرير بعثة الأمم المتحدة للسودان (يونميس)، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "تقرير أولي عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في جنوب كردفان في الفترة من 5 إلي 30 يونيو/حزيران، 2011." أغسطس/آب، 2011؛ وفي الآونة الأخيرة، المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "تحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان في النيل الأزرق وجنوب كردفان،" يناير/كانون الثاني.

جنوب السودان وإثيوبيا. بينما هرب آخرون إلي الشمال، وبشكل أساسي إلي الأبيض والخرطوم. والذين لم يهجَّروا يعيشون تحت تهديد العنف المستمر. إن التقارير الواردة من جبال النوبة بواسطة منظمة آيز آند إيرز نوبة الطوعية، لا تترك مجالاً للشك في خطورة ما يحدث هناك.[22] وقد زعمت سودان كونسرتيوم (تحالف لمنظمات طوعية تتخذ من أفريقيا مقراً لها) في بيان موجز قدمه للمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في أبريل/نيسان أن الحكومة السودانية استمرت من خلال حملة قصف جوي في "استراتيجية متعمدة لمهاجمة السكان المدنيين واستهداف ومهاجمة البنية التحتية والموارد الضرورية لدعم هؤلاء السكان." [23] ففي يناير/كانون الثاني 2013، وصف رئيس القسم الإنساني للأمم المتحدة، جون قينق، في خطاب له لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مليون شخصاً بأنهم "في حاجة ماسة" ووصف الوضع بأنه "أزمة إنسانية حادة".[24]

إمتداد منطق الإقصاء إلي ما وراء مناطق النزاع

إن هذه النزاعات أجبرت ملايين الناس على الرحيل إلي الخرطوم بحثاً عن الأمان والحصول على الخدمات. ومع ذلك، فإن منطق الاقصاء ذاته والذي خلق النزاع والتهجير يستمر سارياً في الخرطوم: إذ وجد المهاجرون من الأطراف صعوبة في أن يضمنوا وظائفاً، ويُميز ضدهم في الحصول على الخدمات، ويعانون في الحصول على التعليم، ويعيشون غالباً في حالة من عدم الأمان والخوف. إن مسار التهميش هذا يبدوا أنه إزداد بانفصال جنوب السودان. وإغارة جيش جنوب السودان على هجليج/بانثيو المتنازع عليها في أبريل/نيسان زاد الوضع توتراً. ووسائل الإعلام المحلية حُثت على تشويه سمعة جنوب السودان، والحركة الشعبية شمال، وحركات دارفور، ومن يتصور أنهم مؤيدوهم بشكل جماعي، بما في ذلك، على سبيل المثال، تقديم لقطات عن الجبهة الثورية السودانية (مجموعة حركات سودانية مسلحة من دارفور، وجبال النوبة والنيل الأزرق) وهي زعماً تعمل مع جيش جنوب السودان. وقد زاد الخطاب الحكومي السالب والعنصري من أجواء الخوف بإعلان الرئيس في إذاعة قومية "أننا سوف ننظف الخرطوم من "الجيوب البلاستيكية السوداء"".[25]

لقد ظلت هنالك حملة قوية ضد كل من يعارض علناً النهج العسكري لحل الأزمة في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وأثناء إجراء هذا البحث، تم إلقاء القبض على باحثة بواسطة الأمن الوطني، وذلك لمشاركتها في حملة مناصرة لمدافع من مدافعي حقوق الإنسان الذين دعوا لحل سلمي للنزاع. إذ تم القبض على الباحثة مع ثلاثة باحثين آخرين، لكن أُطلق سراحهم بعد ثماني ساعات من الاستجواب. كذلك تعرض كثير من الصحفيين الذين كانوا يكتبون عن النزاع إما للقبض أو حظروا من الكتابة بواسطة جهاز الأمن الوطني، بما في ذلك حيدر المكاشفي وفيصل محمد صالح من جريدتي الصحافة والأيام، على التوالي. إن استهداف المدنيين في جنوب كردفان والنيل الأزرق والحظر اللاحق للحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال بواسطة الخرطوم—إلقاء القبض على أعضائها ومن يُتصور أنهم مؤيدوها على إمتداد البلاد ومداهمة مكاتبها[26]—ترسل رسالة واضحة إلي بعض المجموعات أنها لا تنتمي إلي الصورة الجديدة للسودان المصغر، الذي قُلصت فيه أكثر حقوق المواطنة الكاملة والانتماء. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2012، تم القبض، على سبيل المثال، على 32 إمراة من جبال النوبة في كادقلي في سلسلة من الاستجوابات الجماعية للنساء اللائي يشتبه في تجسسهن لصالح الحركة الشعبية-شمال.[27] وبحلول مارس/آذار 2013 كان هؤلاء النسوة رهن

---

[22]. إنظر موقع: www.nubareports.org.

[23]."أثر هجمات القصف الجوي على المدنيين في جنوب كردفان، السودان." مذكرة بيان موجز للمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، أبريل/نيسان، 2013. محفوظ في ملف بحوزة المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين.

[24]. "مليون سوداني محاصر في حاجة ماسة بعيداً عن وكالات العون"، مارتن بلوت، صحيفة القارديان، الإثنين، 11 فبراير/شباط، 2013.

[25]. إن مصطلح "الجيوب البلاستيكية السوداء" هو مصطلح يستخدم بواسطة المسئولين وفي الإعلام للإشارة إلي الأشخاص القادمين من جبال النوبة، ودارفور وجنوب السودان.

[26]. مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، "النزاع في جنوب كردفان/جبال النوبة". أتش أس أي بي، 2011.

[27]. See, 19 February 2013, "Urgent Action: Sudanese Women Held Without Trial." Amnesty

الاعتقال دون محاكمة.

كما تم تقييد السفر والحركة في سياق التوترات المتنامية. فقد تزايد عدد نقاط التفتيش في الطرق الرئيسية إلي الخرطوم من جنوب السودان، وجبال النوبة، وشرق السودان ودارفور. وكنتيجة لذلك، أصبح من الضروري بشكل متزايد لأي شخص أن يحصل على ويحمل بطاقة الهُوية الوطنية، مما يجعل أي شخص غير قادر على الحصول عليها عرضة للاستضعاف.

وفي مايو/أيار 2011 تم إدخال نظام جديد بالقانون للسجل المدني، ملزم لكل المواطنين، وقد أدى ذلك إلي إعاقة الوصول إلي المؤسسات والخدمات الرسمية بالنسبة للمجتمعات التي هي في حالة استضعاف أصلاً. وبموجب هذا القانون، يُصدر لكل المواطنين السودانيين رقمٌ وطني يمكن استخدامه للتقدم بطلب الحصول على بطاقة الهُوية الوطنية. والحصول على هذه البطاقات عسير لمن هم في المجموعات المهمشة والذين قد يصعب عليهم إثبات هُويتهم، لاسيما لمن ينظر إليهم بانهم ذوو أصول جنوبية أو من جبال النوبة. وللحصول على بطاقة الهُوية الوطنية، يتوجب عليك الحصول أولاً على الرقم الوطني. وللحصول على الأخير، يُطلب منك إبراز شهادة الميلاد/تقدير العمر؛ وشهادة سكن؛ وشهادة جنسية بالميلاد، أو البطاقة الشخصية، أو الجواز؛ وشهادة فصيلة الدم؛ وخطاب عمل. إن غالبية النازحين لا يحصلون على هذه الوثائق، وتقديم بينة الشهود قد يكون أمراً معقداً. علاوة على ذلك، لا يملك كثيرون منهم معلومات واضحة عن العملية وما هو مطلوب. وبالنسبة للذين يعتمدون في المعاش على العمل اليومي، فإن الرسوم المرتبطة بالسفر إلي وسط الخرطوم، والذي يعني فقدان عمل يوم كامل، تجعل العملية غير متاحة للكثيرين.[28] والمتقدمون الذين ينحدرون من جبال النوبة والنيل الأزرق، وبخاصة المسيحيون منهم، يواجهون مصاعب خاصة في الحصول على الرقم الوطني إذ ينظر إلي أسمائهم بانها لها أصل "جنوبي،" حتى عندما تكون بحوزتهم وثائق الجنسية السودانية. وتجدر الإشار إلي أن الذين يعيشون في المناطق الريفية يعانون أيضاً من مصاعب الوصول إلي مراكز التسجيل.

إن مشروع السجل المدني القومي يمكن أن يكون، بالطبع، أداةَ تقييم وتخطيط مهمة للتنمية. ومن وجهة نظر موضوعية، جاء تأسيس المشروع في لحظة مهمة حيث كان يمر سكان الدولة بتحولات هائلة. لكن توقيت النظام (مباشرة قبل انفصال الجنوب) جعل البعض ينظر إليه كوسيلة للإقصاء الإداري أو تطهير المواطنين من العناصر غير المرغوب فيها. علاوة على ذلك، ولأجل التشجيع على التسجيل، قررت الحكومة حديثاً الربط بين تقديم الخدمات العامة بالحصول على الرقم الوطني. فوثائق الهُوية ليست مطلوبة للسفر فحسب، وإنما كذلك للحصول على الخدمات التعليمية والطبية والتعامل مع النظام العدلي—بما في ذلك، على سبيل المثال، التمتع بحقوق حساسة كحق الإفراج بكفالة. وفيما يتعلق بالمجتمعات المهمشة، التي تتصارع مع الإزاحة العامة من عمل الدولة والتحديات الخاصة المتعلقة بالحصول على البطاقة الشخصية، فإن قرار الربط بين خدمات حيوية والحصول على البطاقة الشخصية، نُظر إليه باعتباره مظهراً آخراً من مظاهر التمييز الموجه ضدهم.

مقصيون من دولة السودان

إن استنتاجات هذا البحث المستعرضة أدناه تقدم فهماً عميقاً نوعاً ما عن كيف تبدو الحياة للذين يعيشون على هامش الدولة. وبالتأكيد، تعتبر الحياة في الخرطوم في الوقت الراهن تحدياً لأغلب الناس بالنظر إلي الانهيار الاقتصادي والقيود السياسية التي وجدت البلاد نفسها

International, UA: 46/13 Index: AFR 54/005/2013 Sudan.

[28]. على الرغم من أن الرقم نفسه لا يتطلب رسماً، إلا أن بعض المحامين أفادوا بأن المواطنين في بعض المناطق كمنطقة مايو، أحدى المناطق المهمشة، جنوب الخرطوم طُلبت منهم رسوم. (الرسوم أُستخدمت زعماً بواسطة السلطات المحلية لتوفير خدمات لموظفي الإدارة العامة للسجل المدني الذين يطوفون أماكناً في الخرطوم بكمبيوترات محمولة وطابعات لإجراء مقابلات مع المتقدمين بطلبات.) إن بعض المنظمات الدولية الطوعية كالمجلس النرويجي للاجئين كانت لها مشروعات لمساعدة النازحين، لكن من المعلوم أنه مع القيود المتزايدة على عمل المنظمات الطوعية، فإن تلك المنظمات لم تعد تعمل.

فيها.[29] ومع ذلك فإنه من الواضح أن المهمشين يتعين عليهم مواجهات تحديات بعينها. ولا غرابة أنه كان هنالك إحساساً قوياً بالتهميش كما يتضح ذلك على مستويات متعددة: اقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً. وكانت الرواية الواردة خلال كل المقابلات هي أن الذين هم ليسوا بجزء من النخبة السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية –سواء أكانوا جنوبيين أو أولئك الذين هم من مناطق متأثرة بالنزاع—ينظر إليهم كأشخاص هامشيين على أحسن الفروض أو كأشخاص مرفوضين على أسوأها.

الإقصاء الاقتصادي

إن أحد أكثر الجوانب الملموسة لهذا التهميش هو المدى الذي كان فيه "الغرباء" الذين يسكنون الخرطوم يهمشون على المستوى الاقتصادي. وعلى وجه التحديد، تحدث الناس عن انعدام أو عدم ملائمة الخدمات في المناطق التي كانوا يسكنون فيها والحواجز التي يواجهونها حينما يتقدمون بطلبات للتوظيف. وكما قال أحد الذين أُجرت معهم المقابلات من جنوب السودان، "هنالك صعوبة كبيرة جداً في الحصول على الخدمات في الخرطوم. هل حدث قط أن وجدت إمدادات المياه في منزل شخص جنوبي؟ إنظر إلي كل هذه المربع— الناس يحملون الماء، ليس لديهم كهرباء، ليس لديهم تأمين طبي."[30] ووصف رجل شاب آخر، ينحدر أصلاً من بحر الغزال في جنوب السودان وظل يعيش في الخرطوم منذ العام 1988، الوضع كما يلي: "قبل الانفصال، كنا نعمل ونأكل، وكان بمقدورنا الذهاب إلي المراكز الطبية. لكن منذ أن وقع الانفصال، تغير كل شيء...حتى أنا وأختي طُردنا من المنزل الذي كنا نستأجره. ونحن الآن نستأجر هذه المنزل مقابل 100 جنيه في الشهر. هنالك بعض المنظمات الإسلامية التي تمنح الغذاء، لكنها لا تمنحنا شيئاً لأننا جنوبيون... مع ذلك نحن نريد أن نكون أخوة كما كنا من قبل."[31]

لكن هذه المشكلات لم تكن مشكلات "جنوبية" فقط. فقد تحدث رجل من جبال النوبة عن كيف أن إمدادات المياه لمنزله أُعيد توجيهها: "قررت {الحكومة المحلية} أغلاق خط المياه الرئيسي إلي منطقتنا وتوجيهه إلي مكان آخر، قائلةً إننا ننتمي إلي منطقة النزاع."[32] بينما وصف شخص آخر إهانة عدم توفر الخدمات في منطقته: "لمدى ثلاث سنوات لم تكن لدينا كهرباء أو ماء. علينا فقط أن نشتري الماء من الخزانات التي تجرها الحمير. أنها لإهانة كبيرة."[33] وكما بين شخص آخر تمت معه مقابلة: هنالك مصاعب كثيرة في الحصول على الخدمات، لاسيما بالنسبة للذين هم غير مسجلين كأعضاء في حزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم). إذ أنهم يسألونك أولاً عن انتمائك السياسي والقبلي قبل أن يسجلوا أسمك للحصول على هذه الخدمات الأساسية."[34] بعبارة أخرى، يبدو واضحاً بأن مجموعات معينة من الناس، ومناطق في الخرطوم، يتم استهدافها.

وكانت هنالك حكايات عديدة عن أسواق—بما في ذلك أسواق يديرها أشخاص من دارفور—تتعرض للمضايقة، أو الاغلاق أو تحويل ملكيتها لأُناس آخرين لديهم ارتباطات بالحزب الحاكم. وسوق ليبيا في الخرطوم هو مثالٌ لمثل تلك السياسات. فالسوق الذي تم تأسيسه في أوائل العام 1979 بواسطة مجموعة من التجار المنحدرين أساساً من دارفور والذين كانوا يبيعون بضائع مستوردة من ليبيا، وُضع في أقصى غرب مدينة أمدرمان. وقد وصف شخص ممن أُجريت معهم المقابلات كيف أن الحكومة قد ضيَّقت على الكثير من التجار المنحدرين من دارفور:

> اغلقت الحكومة متاجرنا الناجحة بتهمة عدم دفع الضرائب، على الرغم من أننا

---

[29]. إنظر، على سبيل المثال، "الخرطوم-المعاناة تتصاعد في السودان إذ يكافح الناس من أجل تغطية نفقاتهم وسط تضخم في الأسعار أكثر من 40 في المئة،" والتي يروي فيها المراسل الحر آدم أبكر علي بأن كثير من الناس غير قادرين على تغطية نفقاتهم المعيشية.
[30]. مقابلة مع إمراة من جنوب السودان بتأريخ 23 يونيو/حزيران 2012.
[31]. مقابلة مع رجل من جنوب السودان، الخرطوم، بتأريخ 15 يونيو/حزيران، 2012.
[32]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 13 يونيو/حزيران، 2012.
[33]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 20 يونيو/حزيران، 2012.
[34]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 13 يونيو/حزيران، 2012.

ندفعها بانتظام، لكن فجأة زادوا الضرائب بشكل هائل، عشرة أضعاف ما كنا ندفع عادة. حتى أجبرونا على دفعها شهرياً، وليس سنوياً كما اعتدنا. إنهم وضعوا ضرائب جمركية أعلى على بضائعنا المستورة للتسويق، بينما أُعفيت مجموعات أخرى من التجار من الجمارك بالكلية. كيف يستطيع المرء المنافسة في هذا الوضع الجائر؟ لم يكن بمقدورنا دفع الضريبة الجديدة وانخفض هامش ربحنا بشكل حاد، علاوة على ذلك، وضعت الحكومة متاجرنا في مزاد لتغطية الضرائب المطلوبة. كان علينا أن نبيع متاجرنا لهذا السبب. والآن تتمتع مجموعات أخرى ممن بعنا لهم متاجرنا بالأرباح، لأنهم لا يدفعون ضرائب باهظة وبضائعهم المستوردة مستثناة تقريباً من الضرائب. الآن من الصعب أن ترى شخصاً من دارفور يبيع في هذا السوق.[35]

على ذات النمط، فإن الحصول على العمل ينظر إليه بأنه بذات الدرجة من الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً، إذا كنت قادماً من المكان الخطأ أو كان ينظر إليك بأنك ذو انتماء سياسي "خاطئ". هنالك، بالطبع، نسبة عالية من العطالة، لكن الأزمة الاقتصادية زادت التمييز. وقد تحدث محامٍ قدير من جبال النوبة عن كيف أنه لم يستطع الحصول على وظيفة بمؤهلاته "لأنه ينتمي لقبيلة ومنطقة محددتين ويقولون إنني لا أستحق تلك الوظائف."[36] وكما قال شخص من دارفور، "أنا خريج جامعي في الاقتصاد والعلوم السياسية. لكنني لا أشعر بقيمة للتعليم بسبب المشكلات الإثنية والعنصرية في بلادنا السودان، إضافةً لانعدام المساواة في السلطة السياسية."[37] وأبان شخص من جنوب السودان، ظل يمارس العمل الحر لسنوات كتاجر حديد وخردوات حالته: "لقد كان بمقدوري دائماً استئجار ورشة، لكن {بعد الانفصال} طلب مني المالك أن أُخلي المكان لأنه كان يخشى الدخول في مشكلة مع السلطات لاستأجار الورشة لأجنبي."[38] كذلك تحدث شخص من جبال النوبة عن كيف يُعامل حينما يحاول الحصول على خدمات: "أنهم يحدثوننا دائماً بأن السودان دولة عربية. هنالك دائماً ضغط علينا نحن النوبة من الأمن بسبب هُويتنا... حتى عندما ذهبت للتسجيل في الجامعة، طلب مني المؤظف أن انتظر أخوتي، يعني الجنوبيين."[39]

إن التجارب الفردية تعكس وجود سياسة دولة على المستوى الكلي ظلت تقليدياً تركز أغلب موارد الدولة على تنمية منطقة جغرافية ضيقة للغاية من البلاد. وظلت آثار هذه السياسات على من هم من أطراف السودان محركاً رئيسياً للعنف وعدم الأمان. وقد ظلت هذه السياسات مستمرة على الرغم من أنه تم الإقرار—على سبيل المثال، طوال مفاوضات دارفور—أن معالجة التنمية غير المنصفة أمرٌ جوهري لمعالجة النزاع.

عدم أمان التهميش

لقد بينت الاستنتاجات كذلك أن التهميش الاقتصادي لمجموعات وأفراد محددين بواسطة الحكومة السودانية هو من أعراض إقصاء أعمق—الا وهو الإقصاء من حماية الدولة. والحياة لذلك في الخرطوم هي ليست صعبة فحسب وإنما غير آمنة كذلك. وقد بُين أن التحديات الاقتصادية ليست منفصلة عن المخاوف الأمنية، التي تم التعبير عنها في كثير من المقابلات—و، بالطبع، بينة في عملية البحث نفسها. وكما قال شخص من دارفور: "إن الخرطوم تصبح غير آمنة أكثر فأكثر."[40] "أنا لا أريد البقاء في الخرطوم...هنالك ضغط سياسي كثير جداً وتصاعد في الأسعار وانعدام فرص العمل بالنسبة لنا. هنالك تمييز واضح بين العرب والسود: ليس هنالك ثقة بين العرب والنوبة حتى وأن كنت مسلماً."[41] وقالت إمراة من جنوب كردفان، تأهلت كممرضة، إنها لا تريد البقاء في الخرطوم بسبب أنه "يوجد

[35]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 18 يونيو/حزيران، 2012.
[36]. مقابلة مع شخص من جنوب كردفان، الخرطوم، 23 يونيو/حزيران، 2012.
[37]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 30 يونيو/حزيران، 2012.
[38]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، وصل الخرطوم في العام 1991، الخرطوم، 15 يونيو/حزيران 2012.
[39]. مقابلة مع شخص من جنوب كردفان، الخرطوم، 9 يونيو/حزيران، 2012.
[40]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران، 2012.
[41]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران، 2012.

ظلم وإهانة هنا. علاوة على ذلك، أصبحت الحياة مكلفة للغاية. إنني أفضل الرجوع إلى بلدي حيث أصل أهلي."[42]

ووصف شخص آخر هرب مؤخراً من القتال في جبال النوبة كيف أنهم جميعاً أُتهموا بأنهم متمردون تابعون للحركة الشعبية لتحرير السودان، عندما جاءهم الماء "خطأً". "إننا نعيش في خوف كل الوقت. إننا نعتقد بأن الشرطة سوف تداهم منازلنا. إنهم يلقون القبض على الشباب أحياناً ويعذبونهم، متهمين إياهم بالانتماء للحركة الشعبية لتحرير السودان."[43] كذلك ذكر الدارفوريون بأنهم استهدفوا بشكل خاص "بعد موت زعيم حركة العدل والمساواة، الدكتور خليل إبراهيم، حيث اتهموا بأنهم "طابور خامس."[44]

إن الجنوبيين كذلك تحدثوا عن الشعور بعد الأمان. فقد تحدثت إمراة عن كيف أنها شعرت بالاستهداف: "حتى الآن إذا أتت الشرطة، فإنها سوف تلقي بنا (نحن الجنوبيون) في سيارة الشرطة دون أن تسأل عن مالك المنزل. وأنا شخصياً قُبضت ذات مرة وقال لي الشرطي إذا دفعت لي مبلغاً من المال، فإنني سوف أطلق سراحك... إن كل ما أريده هو أن أعيش حياة كريمة. لقد تعبت من مطاردات الشرطة لي..."[45] ووصفت إمراة أخرى، كانت بائعة في السوق، تجاربها: "عندما تأتي شرطة النظام العام، فإنني أبذل قصارى جهدي لأخفى المال الذي بحوزتي... وفي مرة من المرات، أخفيته بين ساقيَ، فبدأوا يضربونني ويسحبونني. لكن عندما أعطيتهم المال، تركوني."[46]

وعلى الرغم من أن تهميش الذين ينحدرون من دارفور، وجنوب كردفان والمناطق الطرفية الأخرى من السودان هو ليس أمراً جديداً بأي حال من الأحوال، إلا أنه من الواضح أن الخطاب العدائي ضد المجموعات المهمشة قد تزايد. وكما قال أحد الأشخاص، " لقد قسم العرب الناس إلى طبقات، معتبرين الذين ليسوا أعضاءً في المؤتمر الوطني مؤيدين لانفصال الجنوب."[47] وبحسب شخص آخر" "في الحقيقة، المواطنون ليست لديهم مشكلات فيما بينهم، لكن المسئولين الحكوميين هم المشكلة الحقيقية، لأنهم يميزون في التعامل بين الناس دائماً، لا سيما في عملية الحصول على الخدمات. إذ أنهم دائماً يسألونك أسئلة تمييزية، وإذا حاولت الاعتراض، أتهموك بتأييد مجموعة من المجموعات المتمردة، أو منعوك ما تحتاج إليه ويستنزفونك بإرجاعك باستمرار."[48] وكما قال رجل من جبال النوبة، يعمل نجاراً، "بسبب أنني عضو في الحركة الشعبية لتحرير السودان، أنا الآن مطلوب من قبل هذه الحكومة، لأنني منتميٌ للحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال."[49]

الحقُ في البقاء في الخرطوم

بالرغم من محاولات الحكومة لتهميش الناس، إلا أن عدداً مهماً ممن أُجريت معهم المقابلات أبدى تحديه للنظام الذي يحاول تهميشهم. فقد أقروا بأنهم، كمواطنين سودانيين، يملكون الحق في العيش في الخرطوم وبأنهم غير مستعدين للطرد. إذ قال طالب من جنوب كردفان، عندما سُأل عن لماذا يعيش في الخرطوم على الرغم من الصعوبات التي وصفها، "أنا اعيش هنا لأني أبن من أبناء السودان."[50] وكما قال آخر، "أنا أستطيع أن أعيش في أي ركن في السودان لأنني سودانيٌ بحق. وأنا لا أنوي ترك السودان للذين يعتبرون أنفسهم سودانيين، لكنهم أستلموا السلطة وعملوا على افساد الدولة بالمال والسلطة."[51]

---

[42]. مقابلة مع إمراة من جنوب كردفان، الخرطوم، 5 يونيو/حزيران، 2012.
[43]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 6 يونيو/حزيران، 2012.
[44]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 19 يونيو، 2012.
[45]. مقابلة مع إمراة أصلاً من جنوب السودان، الخرطوم، 2 يوليو/تموز، 2012.
[46]. مقابلة مع إمراة من جنوب السودان، الخرطوم، 3 يوليو/تموز، 2012.
[47]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 13 يونيو/حزيران، 2012.
[48]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 5 يونيو/حزيران، 2012.
[49]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 17 يونيو/حزيران، 2012.
[50]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 31 مايو/أيار، 2012.
[51]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 13 يونيو/حزيران، 2012.

في الواقع، من المهم أن نشير إلي أنه بالرغم من أن كثيراً من الناس غير سعداء بكونهم في الخرطوم، إلا أن انجذابهم والتزامهم تجاه هذه العاصمة لا يزال قوياً. إن وجود عدد هائل من الناس في الخرطوم هو جزءٌ من عملية تحول واسعة إلي المدينة.: وعلى الرغم من المصاعب الموصوفة أعلاه، فإن الفرص الاقتصادية هي عامل الجذب الأقوى للناس من جميع أنحاء البلاد. وفي ذات الوقت، فإن للتحول إلي المدينة، كما هو الأمر في حالات شبيهة في كل العالم، بعداً جيلياً قوياً في ذلك. وكما قال شخص من دارفور عندما سُئل عن المكان الذي يود أن يكون فيه في المستقبل، "هذا سؤال صعب بحق لأن أطفالي لهم رؤاهم وأنا لي رأيي. لكنني أفضل أن أربيهم في دارفور حتى يكتسبوا العادات والتقاليد الجيدة، كالكرم."[52] لكن الحرب غيَّرت عملية التحول إلي المدينة هذه. فباخراج الناس بالقوة من قراهم بقصفهم وحرمانهم من الخدمات، إزداد الانقسام بين المركز والأطراف.

وبعبارة أخرى، كان هنالك اعترافاً قوياً، فيما يتعلق بالذين لهم حقاً واضحاً في الجنسية السودانية، بحقهم نظرياً في العيش أينما أرادوا. لكن واقعياً ما زالت حقوقهم في المواطنة حقوقاً نظرية. وفي الواقع، في الحدود الأقرب للخرطوم حيث الثروة والنفوذ يجاوران الفقر المزمن، يتأكد فقط تهميشهم وإقصاؤهم.

أقل من مواطنين كاملين

نتيجة لهذا التهميش والإقصاء، يشعر الناس بأنهم أقل من مواطنين كاملين. وفي حالة الذين هم من أصول جنوبية، فإن انعدام هذا الانتماء القومي—على الرغم من أنه صعب للغاية—إلا أنه مفهوم بالنظر إلي أنهم أُخبروا بواسطة الدولة بأنهم لم يعودوا مواطنين سودانيين. وكما قال رجل هو أصلاً من جنوب السودان، لكنه ظل يعيش في الخرطوم لعقود، "أنا هنا كالغريب."[53] وكذلك قالت إمراة من الجنوب، حينما سُئلت ما إذا كانت قد عُوملت بشكل مختلف منذ وقوع الانفصال، "نعم، بالطبع! فذات مرة تنازعت مع جامع التذاكر (الكمساري). كل الركاب وقفوا ضدي وأنزلوني من البص."[54] ثم استمرت لتوصف كيف أن أختها قد عُوملت في المدرسة: "ذات مرة، رجعت أختي وهي تبكي. وقالت إنه كان هنالك إزعاجٌ في الفصل، فأتى المدرس وخاطب الجنوبيات الثلاث الوحيدات وأخبرهن بأن ليس لهن الحق في الكلام، وأن بإمكانهن البقاء في الفصل فقط إذا تصرفن كما لو انهن لم يكن. وحتى في مرة من المرات، قطع جارنا سلك الكهرباء الواصل من منزله إلي منزلنا والزوج طلب من أسرته عدم التحدث إلينا. وعندما شكونا، قالوا لنا، "إنها كهربتنا وأرضنا."[55]

وقالت أمراة أخرى، وصفت نفسها بأنها دينكاوية من بحر الغزال، لكنها متزوجة من شمالي، "{الانفصال} كان سيئاً علينا، لأنك الآن تشعر بأنك غريبٌ في الخرطوم... إنني أُعامل بطريقة مختلفة في الشوارع. وحتى الأطفال قالوا لنا، خلال مشكلة هجليج "لقد أمرضتمونا. إرجعوا إلي الجنوب أيها الجنوبيون القذرون!"[56] وحكى رجل آخر قصة مشابهة: "الناسُ هنا يميزون ضدنا. والآن أطفالنا يخشون من الذهاب للعب في الشوارع. إذ أنهم إذا تحدثوا مع أي من الأولاد، فإنهم يضربون بشدة."[57] وقال آخر، "نحن (الجنوبيون) نُسمى حتى حشرات."[58]

على الرغم من أن المقابلات أشارت إلي أن العلاقات، على المستوى المحلى، بين الذين هم من أصل جنوب سوداني والسودانيين الآخرين كانت، أحياناً، متوترة، كانت هنالك كذلك حكايات عن الشفقة والكرم من أصدقاء وجيران تجاه أشخاص. فالشخص السالف الذي

---

[52]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 11 يونيو/حزيران، 2012.
[53]. مقابلة مع رجل من جنوب السودان، الخرطوم، 19 يونيو/حزيران، 2012.
[54]. مقابلة مع إمراة من جنوب السودان، الخرطوم، 7 يونيو/حزيران، 2012.
[55]. مقابلة مع إمراة من جنوب السودان، الخرطوم، 7 يونيو/حزيران، 2012.
[56]. مقابلة مع إمراة أصلاً من جنوب السودان، الخرطوم، 2 يوليو/تموز، 2012.
[57]. مقابلة مع رجل أصلاً من جنوب السودان، الخرطوم، 16 يونيو/حزيران، 2012.
[58]. مقابلة مع إمراة من جنوب السودان، الخرطوم، 7 يونيو/حزيران، 2012.

أُجريت معه المقابلة، على سبيل المثال، استمر ليصف كيف أن المالك سمح لهم بالبقاء على الرغم من أن ذلك كان خطراً عليه. وكما قال رجلٌ آخر: "رسمياً، إذا أُصدر أي مسؤول جنوبي تصريحاً، فإنهم يحملونه ضدنا. لكن هنالك أُناس طيبون كثيرون—أُناس طيبون أكثر من الذين يريدونا إيذائنا."[59] غير أن هذا كان رأي الأقلية. إذ أنه من الواضح أن التحامل قد تخلل المجتمع في الخرطوم.

ولكن في نفس الوقت، ليس هنالك ضماناً للذين هم رسمياً مستحقون للمواطنة السودانية بحكم أن مواطنهم تقع داخل الإقليم السوداني المصغر، ليس هنالك ضماناً للاعتراف بهم ومعاملتهم كمواطنين. فهم قانونياً سودانيون، لكن يُميز ضدهم بشدة. وكما قال شخص من دارفور، "كمواطن، ليَ الحق في التمتع بالخدمات في الحي. لكننا نرى أن هنالك تمييزاً بسبب اللون والإثنية. فعلى سبيل المثال، تكسرت مضخة الماء منذ العام 2006، لكن لا أحد يهتم بذلك. أما الذين يشجعونهم، فيُهتم بهم."[60] وقال رجل من جبال النوبة، " كمواطنين نحن ضحايا."[61] أو بتعبير طالب شاب ينحدر أصلاً من جنوب كردفان، "{بعد الانفصال} أصبحنا مواطنين من الدرجة الثانية، تماماً كالجنوبيين من قبل."[62] وقال شخص آخر ممن أُجريت معهم المقابلات، "أنا مواطن سوداني وعندي بطاقة شخصية، لكنني لا أشعر بأن لي حقوقاً كالآخرين."[63]

الإقصاء على أساس الثقافة والعرق

لقد تحدث الناس، على وجه التحديد، عن حقيقة أنهم يهمشون ويستهدفون على أساس العرق و/أو الثقافة. وكما قال رجل، "هنالك تمييز وظلم ضد السود،"[64] وهو شعور تكرر مراراً خلال المقابلات. وكما قال رجل من جبال النوبة، "لقد مست الحرب {في جبال النوبة} حياتي في الخرطوم كثيراً. أنا أصلاً من جنوب كردفان، وأي شخص من هنالك يُنظر إليه الآن كطابور خامس سواء أكان ذلك في الحياة الاجتماعية أو في مكان العمل. بعبارة أخرى، فإن السود لم يعودوا مرحبين بهم في أوساط العرب وينظر إليهم كعبيد. إننا فقط نعيش حياتنا في خوف من الأمن."[65] وقال ذلك الرجل لاحقاً، "إنني تمنيت لو كانت هنالك تنمية في مسقط رأسي، الدلنج، لأذهب وأعيش هنالك مرة أخرى."[66] وكما قال رجل هرب من جبال النوبة في العام 2000 بسبب الحرب، "نحن عبيد فقط."[67] وقالت أمراة من جنوب كردفان، تبيع الشاي، "السود يعتبرون أقل درجة في وسط العرب—سواء أكان ذلك في مكان العمل أو في السياسات المختلفة. العرب يعتقدون أنهم أذكي وأسمى وأن السود عبيدٌ."[68]

وقال رجل آخر، "إذا كنت أسوداً وذهبت إلى المستشفى، فإنك لن تعالج بسبب أنك أسوداً."[69] وهذا ما رددته ممرضة وصفت ما حدث لها في المستشفى الذي تعمل فيه: "الحكومة تعاملني بشكل مختلف عن العرب لأنني أبدو سوداء ولستُ جميلة. حتى في المستشفى كان هنالك قراراً أن أية أمراة سوداء تأتي للولادة يجب أن تُجرى عليها عملية حتى ولو كان بالإمكان أن تلد بلا عملية.[70] الآن يمكنك أن ترى مناطق بكاملها بلا كهرباء أو ماء فقط لأنها مناطق

[59]. مقابلة مع رجل من جنوب السودان، الخرطوم، 19 يونيو/حزيران، 2012.
[60]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 12 يونيو/حزيران، 2012.
[61]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 23 يونيو/حزيران، 2012.
[62]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 9 يونيو/حزيران، 2012.
[63]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 17 يونيو/حزيران، 2012.
[64]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 2 يونيو/حزيران، 2012.
[65]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران، 2012.
[66]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران، 2012.
[67]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 3 يونيو/حزيران، 2012.
[68]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، مايو/أيار، 2012.
[69]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 14 يونيو/حزيران، 2012.
[70]. لقد أبدى قانونيٌ يعمل مع منظمة طوعية تعمل مع المجتمعات المهمشة ملاحظة بأن البيان ربما يعكس مستوى الريبة التي توجد وسط الذي هم من الأطراف عن القرارات التي يتخذها من هم في السلطة بشأن حياتهم، في هذه الحالة، التدخلات الطبية التي قد لا يكون لمَنْ هم مِن مجتمعات معينة علم بها.

بها سود. فالحكومة لا تهتم إذا كانوا يعيشون عطشى أو في الظلام لأنهم سودٌ لا يتألمون."[71]

وعلى وجه الخصوص، تحدث الناس عن كيف أنهم يُميز ضدهم على أساس مظهرهم، بغض النظر عن كونهم من الجنوب أم لا. وكما قالت إمراة، من جنوب السودان، "ملامحنا كجنوبيين لا يمكن إخفاؤها."[72] كذلك قال رجل من جبال النوبة، "لم أُسأل قط عن تقديم بطاقتي الشخصية. فملامحي كافية أن تبين المكان الذي قدمت منه."[73] وقال رجل من دارفور، عندما سُئل هل طلب منه قط تقديم أوراق هُويته، "نعم، يتوجب علي أن أحمل جوازي كل الوقت لأن الشرطة والأمن يسألونني دوماً عن أين أعمل وما هُويتي... هذا يحدث كلما رأت الشرطة شخصاً لا يبدو أسمراً كما الناس في الخرطوم. فهم يسألونني دائماً عن مسقط رأسي وعن عملي."[74] وقال لاحقاً إنه أُلقيَ القبض عليه وأُستجوب "فقط لإنني من دارفور."[75] لقد ردد قصته رجلٌ آخر من دارفور تحدث عن نقاط التفتيش في الطريق إلى الخرطوم: "لقد أُمرنا بواسطة الشرطة والأمن بالنزول، فُتشنا وسألنا عن جهة قدومنا إلى الخرطوم... فإذا كنت أسْوداً تُفتش، لكن إذا كنت فاتح اللون، فإنهم لا يفتشونك."[76]

وكذلك قالت إمراة من جنوب السودان، "أهل البشير، من يُسمون بالعرب، القبائل الحاكمة من أقصى الشمال، دائماً يهينوننا و يسيئون معاملتنا. كأن يقولوا حينما يلتقوننا، "لماذا لا ترجعوا إلى منطقتكم التي تنتمون إليها؟" وهم يستخدمون كلمات أخرى مهينة، كتسميتنا عبيداً."[77] وفي تطور جديد، وأثناء وضع اللمسات الاخيرة على هذه الورقة في منتصف مارس/آذار، وردت تقارير من الخرطوم بأن الشرطة العسكرية داهمت وحلقت رؤوس شباب باعتبار أن شعرهم طويل جداً أو غير سوداني.[78] وحقيقة أن الشرطة العسكرية هي التي نُشرت للقيام بهذه المهام—بدلاً من وحدات شرطة النظام العام التي أُستخدمت لمراقبة قواعد لباس المرأة—هو أمر يُنظر إليه بأنه مُنذِر بالسوء. علاوة على ذلك، فإن توقيت هذا الإجراء الجديد، في لحظة تعيد الحكومة فيها الزام نفسها في المسرح الدولي "بالحريات الأربع" يرسل رسالة مختلفة إلى الذين شجَّعتهم أخبار الاتفاقية. مرة أخرى، فإن الرسالة التي يتم إرسالها هي أن الذين لا يتكيفون مع الرؤية الفردية لما هو بشكل مناسب "سوداني" غير مرحب بهم.

إن هذا الإظهار الرسمي للتمييز على أساس العرق يُلمح إلى عقابٍ على رواية العنصرية التي لها أثرٌ عميقٌ على علاقات وحياة الأفراد اليومية في الخرطوم. إنه يبني على تأريخ طويل من الإقصاء والعنصرية سبق الانفصال لكنه تصاعد—أو تعزز—به. وعلى الرغم من أن تغيير موقف الحكومة ربما يقلل من مثل هذه العنصرية، إلا أنه من المهم أن نشير إلى أن هذه المشكلات راسخة في المجتمع في الخرطوم. وفضلاً عن ذلك، هذه قصة عنصرية يجب، مع الحاجة لأخذها مأخذ الجد، النظر إليها من خلال الغرض منها: ستار للتشبث بالسلطة. وكما قال شخص وصف نفسه بأنه "يبدو وكأنه عربياً،" بصراحة، إذا لم تكن تنتمي للحكومة، فأنت لا تحصل على شيء."[79] لذلك من المهم أن نكون مدركين لحقيقة أن التمييز الموصوف أعلاه يحدث لأُناس سودانيين على الرغم من لون بشرتهم: فأي شخص يقع خارج نظام الحكومة أو الدولة يُقصى على الرغم من إمكانية وجود تدرج في المعاملة الجائرة التي تخصص على أساس العرق أو الأصل المتصور.

إن تأثير هذه القصة العنصرية لا ينبغي الاستهانة به. فقد تحدث الناس بشدة عن كيف أنهم

---

[71]. مقابلة مع إمراة من جنوب كردفان، الخرطوم، 5 يونيو/حزيران، 2012.
[72]. مقابلة مع إمراة من جنوب السودان، الخرطوم، 14 يونيو/حزيران، 2012.
[73]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 3 يونيو/حزيران، 2012.
[74]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 12 يونيو/حزيران، 2012.
[75]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 12 يونيو/حزيران، 2102.
[76]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 17 يونيو/حزيران، 2012.
[77]. مقابلة مع إمراة من جنوب كردفان، الخرطوم، 14 يونيو/حزيران، 2012.
[78]. إنظر مراسلة بالإيميل مع المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين من مدافعي حقوق الإنسان في الخرطوم، محفوظة في ملف بحوزة المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين.
[79]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 20 يونيو/حزيران، 2012.

يحسون بأن الحكومة تريد تصفيتهم على أساس العرق. وكما قال رجل من جبال النوبة، "عموماً، الحكومة لا تريد لنا البقاء. هي تريد تصفيتنا. وإذا لم يتحرك المجتمع الدولي، فإنهم سوف يقضوا علينا جميعاً لأنهم يعتقدون بأننا نجعل البلاد قذرة. عليهم أن يقتلونا جميعاً حتى يجعلوها نظيفة بالناس السمر فقط. وهذا هو السبب وراء تدميرهم منازلنا في جنوب كردفان، والنيل الأزرق، ودارفور."[80] وقال رجل آخر، "لقد قالتها الحكومة إنها سوف تقاتل جبال النوبة وتدمرها، جبل جبل."[81] وسواء أكان من تحدثوا من جبال النوبة، أو النيل الأزرق، أو دارفور، فقد عبروا عن نفس الشعور، "نحن نسمع الرئيس السوداني يدلي دائماً بتصريحات في التلفزيون، قائلاً إننا نحن السود من النيل الأزرق، جبال النوبة ودارفور وإن مهمتنا هي تنظيف المدينة من النايلونات السوداء."[82]

في الواقع، كانت هنالك أشارات متكررة إلي خطابات الرئيس البشير. وكما قالت إمراة من جبال النوبة، "أنا خائفة من تصريحات الرئيس البشير على التلفزيون. مثلاً عندما قال إنه يريد أن ينظف الخرطوم من النايلونات السوداء، التي تعني السود، وكذلك عندما قال إنه يريد أن يذهب ويكنس جبال النوبة. هذا التصريح يخيفني ويجعلني أشعر بأنني إذا خرجت في المساء، ربما قتلوني ولا أحد سوف يسأئلهم."[83] "بعد الانفصال قالوا إن أي شخص أسود سوف يذبح في الخرطوم... إن الهدف الرئيسي للحكومة هي قتل السود في السودان."[84] وكما قالت إمراة أخرى، "إن الحكومة عنصرية تماماً. هي تريد أن تنهى وجود البشرة السوداء وتحرم السود من التعليم حتى يظلوا جهلاء ويعملوا كعبيد بأجور منخفضة."[85]

إن المخاوف بأن الحكومة تريد أن تقضي عليهم تعززت بحكايات بعض الناس عن فشل بعض الناس في الحصول على وثائق الهُوية القومية الرسمية. فقد تحدث رجل من جبال النوبة، تدرب كمحامٍ، عن كيف أنه عانى من أجل الحصول على الرقم الوطني الجديد. "لقد وجدت أن السلطات غيرت إسم أسرتي لإسم آخر لا نعرفه. عندما سألتهم، سألني ضابط الشرطة المسؤول، الذي طلب مالاً، "من الذي أعطاك الحق أن تسأل عمن غيره؟"... وقد حدث نفس الشيء مع جوازي—إذ واجهت كذلك أساءات وإبتزاز في مكتب الجوازات. وعندما أكتشف ضابط الجوازات بأنني من جنوب كردفان وقف فقال "أنت من جنوب كردفان وعضو في أحدى الجماعات المتمردة. أنت ومن يشبهونك سوف تجردوا من جوازاتكم للأبد."[86] لقد كانت لهذا الشخص من بعد تجربة مشابهة وهو يحاول الحصول على بطاقة التأمين الصحي: "لقد رفضوا منحي واحدة وقالوا، أنت لا صلة لك بالنظام الحاكم."[87] وقصته رددها شخص آخر من جبال النوبة فشل في الحصول على أية وثيقة رسمية: "لقد جعلني ذلك أشعر بأني لا صلة لي بهذه البلاد بسبب هذه المعاملة المهينة في البلاد المسماة السودان."[88] وكانت لآخرين تجارب مشابهة. وقصصهم تشير إلي إنكار مؤذي لهُويتهم كمواطنين سودانيين، مع نتائج الإقصاء والتهميش المترتبة على ذلك الإنكار.

الإقصاء على أساس الدين

إن القضية الأخرى، وإن كانت أقل ذكراً، تتصل بمدى تهميش الناس بسبب الدين. وبخاصة، مدى استهداف المسيحين بحسب شهادات عدد ممن أُجريت معهم المقابلات. ويعتبر إغلاق مدارس كمبوني حيث يدرس ويعمل عدد من التلاميذ والأساتذة المسيحيين و حرق عدد من الكنائس خير دليل على السياسة الدينية الإقصائية للدولة. فالقضية معقدة. كما تم إيقاف بعض الخدمات التي كانت تقدم للمسيحين لأن من يرتادونها قد رحلوا و تم إغلاق البعض الآخر

[80]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 6 يونيو/حزيران، 2012.
[81]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران، 2012.
[82]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 20 يونيو/حزيران، 2012.
[83]. مقابلة مع إمراة من جنوب كردفان، الخرطوم، 16 يونيو/حزيران، 2012.
[84]. مقابلة مع إمراة من جنوب كردفان، الخرطوم، 14 يونيو/حزيران، 2012.
[85]. مقابلة مع إمراة من جنوب كردفان، الخرطوم، 16 يونيو/حزيران، 2012.
[86]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 14 يونيو/حزيران، 2012.
[87]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 14 يونيو/حزيران، 2012.
[88]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 22 يونيو/حزيران، 2012.

بصفة نهائية. ومهما يكن من أمر، فإنه يبدو واضحاً أن الهجمات على المؤسسات الدينية والثقافية المرتبطة بسكان المناطق المشتعلة في السودان – خاصة النوبة، والمسيحيين الذين اضطروا للنزوحِ إلى العاصمة—قد تزايدت.[89]

لقد تحدثت إمرأةٌ من جبال النوبة، تعمل بائعةً للشاي بإحدى أسواق الخرطوم حيث تعيش منذ العام 1988، عن كيف كانت تشعر بالاستهداف بسبب دينها. فأصبح كل ما يتصل بهذه المرأة أو يمثلها معرض للهجوم والنقد: " سياسياً وأمنياً ليس هناك استقرار في كل السودان، هناك تضييق من الشرطة الأمنية مع عدم توفر حرية التعبير والدين. فقد تم حرق الكنائس و إغلاق المدارس المسيحية مثل مدارس كمبوني"[90] و تطرق لنفس الأمر رجلٌ آخرٌ من نفس المنطقة قائلا: " قال الرئيس بعد الانفصال أنه لن يكون هنالك مسيحيون في السودان بعد اليوم. لذلك تم حرق الكنائس في منطقة الجريف بالخرطوم وأمدرمان و الحاج يوسف بالخرطوم بحري بالإضافة إلى مدرسة كمبوني."[91]

غيرَ أن هناك اعتراف بأن هناك تضخيم من عدة جوانب لمسألة الاضطهاد الديني. يقول رجلٌ من جبال النوبة: " أسباب الحرب سياسية وليست دينية. -في هاتين الولايتين: النيل الأزرق وجنوب كردفان- هناك مسلمون ومسيحيون ولم ينجُ أحدٌ من مراراتِ الظلم."[92]

تجذر الإقصاء في تأريخ التهميش

لقد كان هناك إقرارٌ قوي في أوساط من أُجريت معهم المقابلات بأنه على الرغم من أن الانفصال ربما يكون قد تسبَّبَ في اندلاع الحرب بولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان – إضافةً للنزاع القائم بدارفور- إلا أن ذلك يمثل جزءاً من مشكلة عميقة الجذور في التاريخ الطويل للتهميش والإهمال، المشكلة التي خلقت الحاجة إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل في المقام الأول: " ليست الحربُ أمراً جديداً وإنما تسبب الانفصال في أن يطفو ذلك على السطح مرةً أخرى"[93] هذه الحروب ليست جديدة بل كانت مشتعلة منذ الثمانينيات بسب الظلم...نفس نذر الحرب التي لاحت من قبل في جنوب السودان ودارفور تتكرر الآن بجنوب كردفان و النيل الأزرق"[94] بينما أرجع آخرون أصول النزاع إلى أبعد من ذلك: " اشتعلت الحروب في هذه المناطق بسب التهميش والتفرقة والاستعلاء العربي. في الحقيقة يمكن القول أن الهُوية هي السبب الرئيسي للنزاعات في السودان. طالما كانت الهُوية مصدراً للمشكلات منذ دخول الإسلام إلى أفريقيا"[95] تردد هذا الأمر في مقابلة أخرى: " يرجع جذور الحرب في جبال النوبة إلى دخول العرب كتجار بالسودان- منذ سقوط مملكة النوبة."[96]

وبغض النظر عن نقطة البداية، كان هناك إجماعٌ مطلق بأن هذه النزاعات إنما هي نتيجة للإهمال من المركز. يقول رجلٌ من دارفور: "كل ما ترى في هذه الحروب أنها اندلعت في مناطق السودان المهمشة التي طالما عانت من نقص حاد في خدمات التعليم والصحة والبنيات التحتية خلال حقبة زمنية طويلة وتحت الحكومات الوطنية المختلفة التي أعقبت الاستقلال وقد أدى ذلك إلى معاناة الناس"[97] " إن كل الحرب الدائرة في السودان هي حربٌ من أجل الحقوق."[98] كما قال رجلٌ من جبال النوبة: "عندما وقفت الحركة الشعبية ضد الظلم

---

[89]. لقد وثق تقرير حديث صادر عن منظمة حقوق الإنسان والتنمية النوباوية/السودانية المضايقات، ومصادرة الممتلكات، وإيقاف المسيحية والثقافات غير العربية التي في خطر. إنظر "المسيحية والثقافات غير العربية في خطر في السودان"، منظمة حقوق الإنسان والتنمية، 29 مارس/آذار 2013، تقرير محفوظ بملف بحوزة المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين.

[90]. مقابلة مع إمرأة من جنوب كردفان، الخرطوم، 31 مايو/أيار 2012.

[91]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 20 يونيو/حزيران 2012.

[92]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 12 يونيو/حزيران 2012.

[93]. مقابلة مع إمرأة من جنوب كردفان، الخرطوم، 2 يونيو/حزيران 2012.

[94]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران 2012.

[95]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 3 يونيو/حزيران 2012.

[96]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 13 يونيو/حزيران 2012.

[97]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 13 يونيو/حزيران 2012.

[98]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 2 يونيو/حزيران 2012.

والإذلال، اشتعلت الحرب مرة أخرى."[99]

الانفصال: تعميق الانقسام

على الرغم من أنه بدا واضحاً من خلال المقابلات أن الحياة في الخرطوم كانت صعبة خلال فترة اتفاقية السلام الشامل التي سبقت الانفصال، كان واضحاً أن استقلال جنوب السودان أصبح لحظة حاسمة صعَّدت وضاعفت المشكلات التي كان يواجهها الناس. بالطبع، كان هناك رأياً ساحقاً بأن الانفصال كان بمثابة انتصار لشعب جنوب السودان الذي استنفد معظم الخيارات المتاحة. وكما يقول رجلٌ ترجعُ أصوله إلى جنوب السودان: "إنه لأمرٌ جيدٌ أن يكون لدينا وطنٌ معترَفٌ به دولياً الآن كما أننا نشعر بأننا قد حصلنا على حقوقنا التي حاربنا من أجلها لعقود. نشعرُ بأننا أحرار الآن"[100] وكان هذا كذلك هو شعور الذين ليسوا من الجنوب. و تعتبر امرأةٌ من جبال النوبة أن الانفصال كان خياراً جيداً: "لأن الجنوبيين عانوا كثيرا وفي النهاية حصلوا على حريتهم"[101] وقال رجل من الدلنج بجنوب كردفان: " إن الانفصال جيد لأن الجنوبيين ناضلوا حتى نالوا حقوقهم. لقد كانوا مواطنين من الدرجة الثانية بالخرطوم—بلا فرص عمل، وحتى عند توفر أي من هذه الفرص كان لا بد من وجود وساطات. إن الجنوبيين حرروا أنفسهم من ظلم الشمال."[102]

إلا أن الأثر كان بالنسبة للذين يعيشون بالخرطوم كبيراً. إذ أن ذلك لم يكن يعني فقدان الذين عُرّفوا بأنهم جنوبيون رسمياً لجنسيتهم فحسب—فقد رفض السودان إمكانية حصولهم على الجنسية المزدوجة، كما أدى، على الأقل بصورة غير مباشرة، إلى تجدد النزاع في جنوب كردفان واندلاع الحرب في النيل الأزرق. وقد كان لذلك أثراً سالباً عميقاً على الذين تُركوا خارج إطار التحرير على الجانب السوداني من الحدود: "لقد أثر الانفصال كثيراً على حياتي الآن بالخرطوم. أصبح التعامل مع الناس صعباً. لايمكنك أن تبدي برأيك، لانك إذا تحدثت عن الحكومة فأنت عرضة للقتل. بما أنني من جنوب كردفان فهم لا يرون فرقاً بيني وبين الجنوبيين."[103]

لقد انزعج كثير من الناس بحقيقة انشطار السودان إلى دولتين. وهناك إجماع قوي بأن الأمل الذي تم التعبير عنه في اتفاقية السلام الشامل بأن يصبح السودان كتلةً حرةً قد ذهب أدراج الرياح: " نشأتُ وتربيت على روح سودانٍ واحد يمتد من حلفا مع الحدود المصرية إلى نمولي مع الحدود اليوغندية. لم يعد هذا الإحساس موجوداً ما يجعلني أتساءل عن هُويتي السودانية... فقدت أصدقائي الذين عملت معهم من أجل بناء أمة حديثة. والآن نعاني من أزمة اقتصادية بسبب فقدان عائدات النفط"[104] "كان الانفصال حدثاً محزناً على الرغم من أن اتفاقية السلام قد نصت على العمل من أجل أن يبقى السودان موحداً . ولكن تنفيذ أحكام و شروط الاتفاقية حالت دون تحقيق ذلك."[105]

كان هناك وعيٌ بأن حبل التضامن بين المجموعات المهمشة قد انقطع. كما يقول رجلٌ من جبال النوبة: "في السابق كنا نناضل جنباً إلى جنب مع الجنوبين ولكنهم الآن تركونا لوحدنا لنحارب ولا أدري هل ينبغي علينا أن نستمر كجزء من الشمال أم ينبغي علينا الالتحاق بالجنوب."[106] فمن الناحية السياسية، جعل الانفصال الآخرين أكثر عرضة للخطر. كما قال رجلٌ من جبال النوبة: " حقيقة، أثر الانفصال على حياتي في الخرطوم لأننا –النوبة- يُنظَرُ إلينا باعتبارنا الخطر القادم، لذا لا يمكن للإنسان العيش بارتياح في مثل هذه الظروف."[107]

---

[99]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 2 يونيو/حزيران 2012.
[100]. مقابلة مع رجل من جنوب السودان، الخرطوم، 9 يونيو/حزيران 2012.
[101]. مقابلة مع إمرأة من جنوب كردفان، الخرطوم، 31 مايو/أيار 2012.
[102]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران 2012.
[103]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران 2012.
[104]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران 2012.
[105]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران 2012.
[106]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 17 يونيو/حزيران 2012.
[107]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 3 يونيو/حزيران 2012.

ويجمل هذه المشاعر شابٌ من جبال النوبة يحمل شهادةً جامعية تم طرده من عمله بعد الانفصال: " فقدنا كل شيء بسبب الانفصال ولم نعد شيئاً يذكر."[108]

وعلى مستوى العلاقات، كان للانفصال أيضاً أثراً كبيراً على حياة الذين يعيشون بالخرطوم. فمن ناحية، تحدث عددٌ من الذين ينظر إليهم بأنهم من جنوب السودان عن إحساسهم بالعزلة في شمال السودان بعد الانفصال: " كانت علاقتي جيدة مع جاري ولكنه الآن ينظر إلي كما لو أنني اتيت من كوكبٍ آخر."[109] ولكن في أحيان كثيرة كانت هناك قصص عن شماليين ساعدوا جيرانهم من جنوب السودان، كما تملكهم الحزن بفقدان أصدقاء رحلوا إلى الجنوب. إذ قال رجل عجوز: "أفتقد أفضل أصدقائي وجيراني الذين انتقلوا إلى بلدهم الجديد على الرغم من أنني سعيد من أجلهم لأنهم ذهبوا إلى أرضهم الحرة."[110] كما قالت إمراة شابة : "فقدت الكثير من أفضل أصدقائي. ذهبنا إلى المدرسة معاً وعملنا معاً والآن فقدت الاتصال بهم بصورة نهائية مما يجعلني أحس بالوحدة لأن صداقتنا كانت قريبة جداً مع أشخاص من جنوب السودان"[111] وقالت إمرأة أخرى أن جيرانها عاملوها بكل لطف على الرغم من الانفصال وأنهم يأملون في أن يجدوا لها طريقة للبقاء.[112]

أما اقتصادياً، فقد أصبح الناس يعانون من صعوبة المعيشة. فعلى سبيل المثال، تحدث رجلٌ من دارفور عن أنه كان في السابق يجني قدراً من المال عن طريق الاتجار مع ما هو الآن جنوب السودان، إلا أن تلك التجارة باتت ممنوعة بواسطة الحكومة السودانية.[113] علاوةً على المشاكل المتصلة بقلة مجالي الخدمات والوظائف وتأثرهما بالانفصال، كما تسبب فقدان عائدات البترول في انهيار اقتصاد الدولة.

لا خيار سوى البقاء في الخرطوم

بسبب تلك الحروب، على وجه التحديد، لم يرَ معظم الذين أُجريت معهم المقابلات أمامهم خياراً سوي البقاء في الخرطوم. فقد أجبرت الحرب التي استمرت لسنوات كثيرين من أبناء دارفور علي النزوح إلى الخرطوم. إذ تحدث رجل كان مزارعاً في دارفور عن اضطراره للمغادرة "بعد إذ فقدنا الأمل في الأمان في بلدنا" ويعمل الآن في غسيل الملابس.[114] وذكر آخر من دارفور" أنا مزارع ، ولكن كيف استطيع الزراعة بينما هناك حرب في أرضي"[115] "لم أعد أعمل الآن وأنا الآن بعيدٌ عن بلدي ...والآن أنا لا مستقبل لي."[116] وعلي نحو مشابه فقد أوضح أحد الذين غادروا دارفور منذ ثماني سنوات بسبب بقائه في الخرطوم رغم الكثير من المشاكل التي يواجهها هو وأسرته في حياتهم اليومية بقوله:" أثرت الحرب علي كل شيء في دارفور، هذا هو سبب قدومي إلى الخرطوم. فقد صارت الحياة هنالك أشبه بالسجن –إما أن تلوذ بمخيمات النازحين أو أن تقبع داخل أسوار المدينة حيث لا خدمات، لاشيء"[117] كما قال أحدهم " أصبحت دارفور جنوب السودان الجديد، ويواجه الناس في ذلك الإقليم نفس الرعب الذي واجهه الجنوبيون."[118]

بالإضافة إلي عدم الأمان، أجبر عدم وجود الخدمات في دارفور الكثيرين على القدوم إلي الخرطوم. فقد تحدث رجل عن اضطراره على الرحيل إلي الخرطوم لأن الحياة أصبحت لاتطاق في دارفور: "كنا نعيش في ملاجئ تفتقر الي الكهرباء والماء، كما أن درجة الحرارة

[108]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 3 يونيو/حزيران 2012.
[109]. مقابلة مع رجل في الأصل من جنوب السودان، الخرطوم، 30 مايو/أيار 2012.
[110]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 20 يونيو/حزيران 2012.
[111]. مقابلة مع إمرأة من جنوب كردفان، الخرطوم، 14 يونيو/حزيران 2012.
[112]. مقابلة مع إمرأة من جنوب السودان، الخرطوم، 12 يونيو/حزيران 2012.
[113]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 12 يونيو/حزيران 2012.
[114]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 15 يونيو/حزيران 2012.
[115]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 11 يونيو/حزيران 2012.
[116]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 18 يونيو/حزيران 2012.
[117]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 20 يونيو/حزيران 2012.
[118]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 8 يونيو 2012.

كانت فظيعة."[119] بينما تحدث آخرون عن التهميش الاقتصادي الكامل لدارفور، الذي تركهم بلا شيء. وقالت إمراة شابة جاءت إلي الخرطوم لتنال حظاً من التعليم، إنه كان لزاماً عليها أن تعيش في الخرطوم لأن هذا كان هو الخيار الوحيد أمامها إن أرادت الدراسة. فقد جاءت أسرتها أصلا إلي الخرطوم بحثاً عن العلاج لوالدتها المريضة، إذ لم يكن هنالك مكاناً تذهب إليه سوي الخرطوم، حيث توجد المستشفيات المجهزة لعلاجها. فما كان من تلك الطالبة إلا أن توقفت في منتصف الطريق إلي درجتها الجامعية للاعتناء بوالدتها.[120] " في الخرطوم، يوجد التعليم، والصحة والأمن وحياة أفضل مما في موطني الأصلي، حيث لا أستطيع أن أنجز شيئاً."[121] فحتى الخدمات، مهما كانت صعبة، كانت أفضل مما هي عليه في مناطقهم الأصلية.

وحكى من هم من جبال النوبة قصصاً مماثلة عن حالة الإهمال. وتحدث رجل كبير في السن عن الإهمال في جبال النوبة من قبل الحكومة قائلاً: " في موطني، ما زلنا نخرج مياه الأمطارمن الوديان- وحتي تلك الوديان لا تكون آمنة. بينما يتمتع الناس هنا في الخرطوم بكل الخدمات"[122] ونتيجة لذلك، أُجبر كثيرون على الرحيل إلي الخرطوم. وتحدث رجل آخر من جبال النوبة الشرقية عن التباين الكبير بين الخرطوم والمناطق المهمشة: "توجد في الخرطوم كل الخدمات وفرص العمل. إنه المكان الذي يجعلك تري وتدرك كم أنت متخلف ومحروم ومميزٌ ضدك ومهمش."[123]

لكن، كما هو الحال مع الذين هم من دارفور، وجدوا أنفسهم مجبورين علي العيش في الخرطوم بسبب عدم توفر الأمن في مناطقهم. فقد أجابت سيدة من جبال النوبة عندما سُئلت ما اذا كانت ستسكن في الخرطوم بقولها: "لا أرغب في العيش هنا ولكن لا خيار أمامي بسبب الحرب في مسقط رأسي. العيش هنا لا يطيب لي بسبب الظلم. فنحن ننتمي بصفة رسمية الي شمال السودان ولكننا محرومون من الخدمات بسبب التمييز الكامل...ودائما ما ينتابنا شعور بالخوف ونحن هنا. وهذا هو سبب رغبتنا في أن نكون في مسقط رأسنا. ولكننا نريد السلام."[124] وقد حكى رجل شاب من نفس المنطقة نفس الشيء: "في ظل هذا الوضع الحالي وبسبب ما يدور في جبال النوبة، فإنني أفضل البقاء في الخرطوم ضد رغبتي. مازلت أحن الي موطني الأصلي."[125]

لقد وصف كثيرون اندلاع الحرب مؤخراً في جبال النوبة والذي أجبرهم على الهرب. إذ قال رجلٌ كان يعمل في مستشفي في كادوقلي، "لقد هربت من غير شيء بعد أن هاجمت قوات الحكومة ومليشياتها منزلي في مدينة كادوقلي ونهبوا كل شيء فيه ثم أحرقوه- وكان ذلك بأمر مباشر من الحكومة."[126] ووصف رجل آخر الوضع كما يلي: "هنالك قتل جماعي يرتكب في مسقط رأسي. كل يوم، أتلقى خبراً مفاده أن أحد أقاربي قد قتل وذلك يؤثر عليَّ نفسياً. فأنا لا أشعر بأي سلام."[127] كما أخبرنا رجل شاب عن أثر الحرب علي أسرته: "لقد فقدت تقريباً كل أفراد اسرتي في هذه الحرب في جنوب كردفان. كان أحدهم هو الشخص الوحيد الذي نال حظه من التعليم في أسرتنا. لقد قُتل في كادوقلي، العاصمة."[128]

---

[119]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 12 يونيو/حزيران 2012.
[120]. مقابلة مع إمرأة شابة من دارفور، الخرطوم، 20 يونيو/حزيران 2012.
[121]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 2 يونيو/حزيران 2012.
[122]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 19 يونيو/حزيران 2012.
[123]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان بالخرطوم 3 يونيو 2012.
[124]. مقابلة مع إمرأة من جنوب كردفان، الخرطوم، 14 يونيو/حزيران 2012.
[125]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 3 يونيو/حزيران 2012.
[126]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 6 يونيو/حزيران 2012.
[127]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 20 يونيو/حزيران 2012.
[128]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 6 يونيو/حزيران 2012.

ولا يقتل المواطنون بالقنابل فحسب، بل يحرمون أيضاً من الطعام علي نحو مزمن. وكما قال رجل، "إذا لم أكن أرسل بعض المال الي أخي وأولاده لهلكوا من الجوع."[129] ووصفت لنا أمراة من جبال النوبة، كانت تعمل مديرة مدرسة هناك إلي أن تم أغلاق المدرسة التي كانت تعمل فيها، معاناة أهلها بقولها: "يموت الناس كل يوم أما من الجوع أو من الضرب بالرصاص أو القصف. هؤلاء هم أبناء جلدتي!"[130] وقالت إمراة أخري: "ما زال أخي هناك ولكنه يعاني الأمرين لأن الحكومة تسمح بدخول الإعانات للمناطق التي يوجد فيها مؤيدوها فقط. كل من يظن أنه ضد الحكومة لا يسمح له بالحصول على أية إعانة. لذلك يتوجب علي الآن أن أدخر شيئاً لأرسله الي أخي وإلا سيموت من الجوع حاله حال الكثير من الناس في تلك المناطق."[131]

وتحدث كثيرون كذلك عن فقدان الإتصال بأسرهم التي بقيت في مناطقهم: " تعيش أسرتي في جبال النوبة ولا أخبار لدي عنهم منذ مدة. لقد دمرت الحرب كل شيء."[132] وقال شخص اخر ممن أُجريت معهم المقابلات، "أن اغلاق الطرق جعل من المستحيل التواصل بين الأسر وأقاربهم... لا يمكنك أن تذوق طعماً للحياة عندما تكون الحرب دائرة في مسقط رأسك."[133] وتُظهر هذه القصص أشخاصاً ممزقين بين عاصمة قمعية مع وجود بعض الفرص وكثير من التمييز وموطن مزقته الحرب.

وتبين كذلك المدى الذي يتوقون فيه إلي فرصة للعودة الي مواطنهم الأصلية. بصفة خاصة، فقد عبَّر العديد من الذين أُجريت معهم المقابلات عن أنهم يتوقون الي تربية أولادهم في مجتمعات مواطنهم. فقد قال أحد الرجال، "كل ما أريده هو الرجوع إلي موطني في جبال النوبة حيث سأكون حراً ولا أُذل."[134] "جبال النوبة هي مسقط رأسي ولن يُميز ضدي هناك."[135] وتحدثت إمراة عن توقها إلي الرجوع إلي جبال النوبة "حيث يعامل الناس بعضهم البعض بكل احترام بينما ينظرإلينا الناس في الخرطوم كأننا عبيداً ويعاملوننا وكأننا حيوانات."[136]

التطلع إلي المستقبل

إن معظم الذين عرَّفوا أنفسهم، أو عرَّفتهم الدولة بأنهم من جنوب السودان، كانوا عازمين على مغادرة الخرطوم بأسرع ما تمكنوا والإقامة في جنوب السودان. وأسبابهم لذلك العزم أشتملت على أسباب شدٍ وجذب. ففي الحالة الأولي يسود نوع من الاعتراف القوي بأنه لم يعودوا مرحبين بهم في السودان: الرحيل إلي جنوب السودان ليس مسألة خيار ولكنه شيء أجبروا عليه. إذ قالت إمراة شابة عاشت كل حياتها في الخرطوم "أعتقد أنه من الأفضل لي أن أذهب إلى جنوب السودان بدلاً من أن أواجه الذل كل يوم في حياتي."[137] وقالت إمراة أخرى: "هنا يتم التمييز ضدنا على أساس لوننا... لقد عانينا كثيراً من التهميش والإذلال. لذلك الآن من الأفضل أن نذهب وعلى الأقل نبدأ دولتنا—رغم أننا نبدأ من الصفر، على الأقل سنكون أعزاءً وأحراراً."[138] وفي الفترة الانتقالية، وبغرض الانسجام، فأن كثيراً من النساء الجنوبيات غيَّرن من نمطهن في اللباس ليلبسن الثوب[139] حتي يظهرهن مثل النساء السودانيات الشماليات.

---

[129]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 18 يونيو 2012.
[130]. مقابلة مع إمرأة من جنوب كردفان، الخرطوم، 14 يونيو/حزيران 2012.
[131]. مقابلة مع إمرأة من جنوب كردفان، الخرطوم، 14 يونيو 2012.
[132]. مقابلة مع إمرأة من جنوب كردفان، الخرطوم، 2 يونيو/حزيران 2012.
[133]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 12 يونيو/حزيران 2012.
[134]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 20 يونيو/حزيران 2012.
[135]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 18 يونيو/حزيران 2012.
[136]. مقابلة مع إمرأة من جنوب كردفان، الخرطوم، 18 يونيو/حزيران 2012.

[137]. مقابلة مع إمرأة من جنوب السودان، الخرطوم، 18 يونيو/حزيران 2012.
[138]. مقابلة مع إمرأة من جنوب السودان، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران 2012.
[139]. التوب هو دثار خارجي تقليدي طويل ترتديه المرأة السودانية.

في ذات الوقت، كان هنالك انجذاباً شديداً نحو جنوب السودان حيث ينظر إليه على أنه يوفر فرص جديدة ويعني التحرر، حسبما عبَّرت عن ذلك الإفادة السابقة. ولذلك، تحدث كثير من الذين تم إجراء المقابلات معهم بإيجابية عن الفرص التي تقدمها دولة الجنوب الوليدة: "سوف تلم شمل الأسر التي شتتها الحرب وسوف تحسن من اقتصاد الجنوب. إنها نهاية التهميش."[140] وكما قال شخص آخر، "سأعود إلى الجنوب في أسرع وقت ممكن.عندها سيتحرر عقلي ويمكنني أن أتحرك بحرية. سوف لن أستاجر بعد الآن، سأبني بيتي الخاص بي وأبحث عن فرص عمل أفضل لأننا هنا في الخرطوم دائماً مهمشون."[141] وتحدث رجل آخر عن خططه للرحيل جنوباً: "عليَّ أن أجلس لأخر امتحان في الجامعة وبعدها سأعود أنا وأسرتي إلى الجنوب. رغم أن الحياة قد تكون صعبة في جوبا ولكن سنحسن أوضاعنا تدريجياً. عندما جئنا الي الخرطوم (في العام 1994 بسبب الحرب) لم نكن نمتلك بيتاً ولكننا عملنا بجد حتي أمتلكنا واحداً. ويمكننا فعل ذلك مرة ثانية."[142]

غير أنه بعد مضي عام على الاستقلال، لا يزال الكثير من الجنوبيين باقين في الخرطوم، غالباً بسبب مشاكل الدعم اللوجستي المتعلقة بالانتقال. لقد وجدوا أنفسهم عالقين في أرض ليست أرضهم بعد إذ فقدوا وظائفهم وطردوا من بيوتهم وأحاسيس الغضب والعجز والاحباط واضحة. وقد تحدث رجل هو أصلاً من جنوب السودان وظل يعيش في الخرطوم منذ العام 1985 عن كيف أنه عالقٌ في الخرطوم وأنه يائسٌ من العودة الي وطنه: " كم أنا سعيد بهذه المقابلة لان أحداً سيستمع إلينا أخيراً."[143]

إن أحد التحديات اللوجستية المهمة هو عدم توفر المواصلات وهي مشكلة متعلقة بعدم توفر الأمن عند بداية ونهاية الرحلة: لا تتمثل الصعوبة في الوصول إلى وسائل الحركة بالإضافة إلى القيود المفروضة علي الطيران والوسائل الأخرى فحسب، بل أن المسارات الرئيسية إلى الجنوب تمر عبر مناطق النزاع في جنوب كردفان ومنطقة أبيي. وخلال فترة إجراء هذا البحث، زار أحد الباحثين مدينة كوستي التي تبعد حوالي 500 كيلو متراً جنوب الخرطوم على حافة النيل الأبيض في الطريق إلى جنوب السودان ليتحدث مع بعض الجنوبيين الذين كانوا قد غادروا الخرطوم. وكانوا يعيشون في مخيم في ضواحي المدينة في انتظار فرصتهم للعودة إلى الجنوب. وظل بعضهم عالقاً هنالك لقرابة الستة أشهر لأن المراكب ممنوعة من السفر إلي الجنوب. لقد كان وضع المخيم مزرياً للغاية حيث استفاد السكان المحليين من هذا الوضع وأصبحوا يقدمون الطعام والشراب لسكان المخيم. وكان المخيم محاطاً بقوات الأمن الذين كانوا يمنعون أي جنوبي من المغادرة. ويوجد مخيم مماثل في مدينة مايو بالخرطوم يضم حوالي 2000 من الجنوبيين سيتم ترحيلهم. أما المنطقة الثالثة التي يوجد بها إعداد كبيرة من الجنوبيين فهي منطقة الفتيحاب السكنية بأمدرمان (سوق خمسة دقايق). قام بعض هؤلاء المحبوسين في المخيمات ببيع منازلهم عسى أن يتمكنوا من العودة ولكنهم تقطعت بهم السبل الآن. إن صعوبة الحصول علي جوازات الجنوبيين هي أيضا من المشاكل الأساسية: فحكومة جنوب السودان ليس في مقدورها إتخاذ إجراءات كافية وفعالة لإصدار وثائق لمن يدَّعون المواطنة الجنوبية.

بالإضافة إلى مشاكل المواصلات، ظل كثير من الجنوبيين مقيمين في الخرطوم لأن الحكومة رفضت دفع استحقاقاتهم. فعلي سبيل المثال، تحدث رجل من شمال بحر الغزال وهو من قبيلة الدينكا عن معاناته في الحصول علي ضمانه الاجتماعي الذي تراكم لعقود: "لقد تأثرنا بالانفصال كثيراً رغم أننا كنا نعيش في سلام في الشمال. جئت إلى الخرطوم في العام 1976 ودرست في الخرطوم وعملت بشرطة الطيران المدني ولكنني فصلت من الخدمة في أعقاب الانفصال. أنا الآن أعاني من أجل الحصول علي حقوقي عن نهاية الخدمة والضمان الاجتماعي. ويبدو أن حكومة السودان لا تنوي دفع تلك الحقوق. لقد ظلت الحكومة تراوغ و

[140]. مقابلة مع إمرأة أصلاً من جنوب السودان، الخرطوم، 3 يوليو/تموز 2012.
[141]. مقابلة مع رجل من جنوب السودان، الخرطوم، 22 يونيو/حزيران 2012.
[142]. مقابلة مع رجل من جنوب السودان، الخرطوم، 18 يونيو/حزيران 2012.
[143]. مقابلة مع رجل من جنوب السودان، الخرطوم، 22 يونيو/حزيران 2012.

تمارس علينا الغش بقولها أنها أرسلت أموالنا إلى الجنوب وهذا غير صحيح لأن حكومة الجنوب لم تؤكد ذلك بل تصر أن أموالنا ما زالت بحوزة حكومة الشمال."[144] وقال رجل آخر أنه لا يستطيع بيع أرضه في الخرطوم لأنه لم يحصل على بطاقة الهُوية القومية.[145]

علي نحو مشابه وصفت إمراة من بحر الغزال كانت تعيش في الخرطوم قرابة العقد وبدا عليها الأسى خلال المقابلة وضعها: "علينا أن نغادر إلى الجنوب لأنه لا احد لدينا في الشمال، أصبحت حياتنا في خطر لأننا صرنا غرباء. فقد طرد زوجي من الشركة التي كان يعمل بها من دون أن تدفع له حقوقه، لا يمكننا البقاء أكثر في الشمال لأننا نميز بملامحنا ونُسمى أجانب. بل لم يعد في إمكاني حتي زيارة جيراني."[146]

بيد أنه من الأهمية بمكان التنبيه إلى أن "العودة" إلى الجنوب معقدة للغاية لبعض الجنوبيين الذين عاشوا في الخرطوم لعقود-- أو للبعض، الذي عاش كل حياته. تستمر تلك السيدة التي أُجريت معها المقابلة في الحديث أنها تربطها علاقات جيدة بالشمال وأنها كانت تفضل البقاء: "أنا متعلقة بالشمال لأن ثلاثة من أبنائي ماتوا ودفنوا هنا."[147] وكثير من أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم من الجنوب وضعوا جذورهم في الخرطوم ولا يرغبون في العودة إلى الجنوب. وتحدث رجل من جنوب السودان عاش كل حياته في الخرطوم عن كيف "أنه لا يعلم أي شيء عن الجنوب... فجأة علمنا أنه يتوجب علينا العودة إلى الجنوب علي الرغم من أن ثقافتنا ونمط حياتنا مختلفان تماماً عما هو موجود في الجنوب. أنا أتساءل كيف يمكنني التأقلم علي الحياة هناك... فوجهي لا توجد به أي من تلك العلامات التقليدية التي تميز الجنوبيين، وعلى الرغم من ذلك، الناس هنا يميزون ضدي."[148]

وفي الواقع، فإن فئة "الجنوبيين السودانيين" أبعد ما تكون عن الوضوح. فعلى سبيل المثال، تجادلت إمراة والداها من جنوب السودان، لكنها ولدت في الخرطوم وتزوجت شمالي، مع إبنتها خلال المقابلة حول ما لو كانا سوف "يرجعان" إلي الجنوب. إذ أصرت الأم بأنها سوف تبقى في الشمال لأن زوجها كان هناك، بينما أرادت الإبنة مغادرة الخرطوم.[149]

وكذلك قالت إمراة، "وُلد جدودها في الجنوب" ولكنها وُلدت في الخرطوم، "ليس لدي الرغبة في العودة للجنوب، مات كل أفراد أسرتي ولا بيت لدي هناك، ولا أدري ماذا سيحدث، أريد البقاء في الخرطوم."[150] وكما قال رجل آخر: "انا أريد فقط أن يسمح لي بالعيش في المكان الذي ولدت فيه {أي الخرطوم}."[151] وتحدث رجل آخر عن كيف أنه وُلد في الخرطوم ولكنه وجد نفسه أجنبياً: "يمثل الانفصال مشكلة كبيرة بالنسبة لنا. لقد خلق ضرراً بيننا وبين إخواننا الذين وُلدنا معهم في الشمال."[152]

مشكلة سياسية في حاجة لحل سياسي

إن المواطنة يفترض أن تكون مدخلاً للأفراد إلى ما أسماه أرندت "الحق في إمتلاك الحقوق". غير أن القصص الواردة في هذا البحث تشير إلى أن الأساس في امتلاك المواطنة في السودان للأفراد والمجموعات الذين هم ليسوا جزءاً من الدائرة الداخلية للسلطة تذهب عكس ما ذهب إليه أرندت. فهم لا يتمتعون بالحقوق ولا بالشرعية التي تضمن لهم تلك الحقوق كمواطنين متساويين. ويضيف أرندت كذلك، "إن الحكومة القمعية، مثل جميع الحكومات الاستبدادية، لايمكن أن توجد دون أن تدمر المجال العام للحياة، أي، أنها لا توجد

---

[144]. مقابلة مع رجل من جنوب السودان، الخرطوم، 30 مايو/أيار 2012.
[145]. مقابلة مع رجل من جنوب السودان، الخرطوم، 20 يونيو/حزيران 2012.
[146]. مقابلة مع إمرأة من جنوب السودان، الخرطوم، 14 يونيو 2012.
[147]. مقابلة مع إمرأة من جنوب السودان، الخرطوم، 14 يونيو/حزيران 2012.
[148]. مقابلة مع رجل في الأصل من جنوب السودان، الخرطوم، 16 يونيو/حزيران 2012.
[149]. مقابلة مع إمرأة من جنوب السودان، الخرطوم، 23 يونيو/حزيران 2012.
[150]. مقابلة مع إمرأة أصلاً من جنوب السودان، الخرطوم، 3 يونيو/حزيران 2012.
[151]. مقابلة مع رجل من جنوب السودان، الخرطوم، 17 يونيو/حزيران 2012.
[152]. مقابلة مع رجل، أصلاً من جنوب السودان ولكنه ولد في الخرطوم، 18 يونيو/حزيران 2012.

دون أن تدمر قدرات الرجال السياسية بعزلهم".[153] في السودان يتم التحكم في حياة الناس العامة (والخاصة) للحد الذي لا تكون فيه فرصة ضئيلة للتفاوض.

وكما أظهرت نتائج البحث، فأن المواطنين يدورون في حلقة مفرقة: فقد أجبروا علي النزوح بسبب نيران الحرب التي أشعلتها الحكومة التي حرمتهم من العيش في العاصمة التي في ظاهر الأمر توفر كل الخدمات، غير أنها في الواقع قادت فقط لمزيد من الإقصاء. وبينما قد لا تكون أرواحهم عرضة لخطر القصف أو أي نوع من أنواع الحرب في الخرطوم، إلا أن خطر الاعتقال التعسفي محدق بهم مما يعني أنهم ما زالوا لا يشعرون بالأمان. علاوة علي ذلك، في الوقت الذي تحدث فيه الناس عن أن التهميش قائم علي أساس العرق، بدا من الواضح كذلك أن منطق الإقصاء الذي يمارسه القائمون علي النظام قد استفحل ليشمل أي شخص هو ليس جزءاً من هياكل السلطة النخبوية التي تتحكم في الدولة. تقترح هذه النخبة شكلاً من أشكال المواطنة مجرد، لكل المقاصد والأغراض، من المعنى. وبدون حماية الدولة—أو حتى الشرعية في الاعتراف بالحاجة للحماية—تتقلص المواطنة السودانية.

لقد تسبب المدى الذي يشعر فيه الناس بالرفض من دولتهم بدوره في إنكار جدوى التفاوض مع من هم في السلطة. وعلى حد تعبير أحد الرجال: "إذا كان العرب في الخرطوم لا يزالون يرفضون الاعتراف بأننا جميعا متساوون، فليست هناك حاجة لأي تفاوض على الإطلاق."[154] وبدلاً من ذلك، ألمح أو صرح بعض الناس أن تغيير النظام هو السبيل الوحيد لتحسين حياتهم. وكما قال رجل مشيراً إلى الوضع في دارفور: "إن الحرب قديمة، لكن لا تود الحكومة حلها."[155] وكما قال رجل فر مؤخراً من منطقة جبال النوبة: "لا أرى أن الحكومة ستقوم بتنفيذ الاتفاق الذي اقترحته المعارضة. بقيت أشياء كثيرة في الاتفاقات السابقة حبراً على ورق ولم تنفذ في الواقع... لا يوجد شيء يمكن القيام به لتغيير الوضع الحالي في الخرطوم. كل شيء يصبح أسوأ فأسوأ. الطريقة الوحيدة لتغيير هذا الوضع هي تغيير النظام."[156]

وقال شاب من منطقة جبال النوبة أطلق سراحه مؤخراً من السجن حيث قضى خمس سنوات، "بالنسبة لي، حتى لو تفاوض المتمردون والحكومة لا أعتقد بأن هذه الحكومة ستمنحنا حقوقنا، لذلك نحن بحاجة إلى الانفصال عن السودان والعيش لوحدنا مستقلين—كسود، سوف نقاتل من أجل ذلك."[157] فالحروب، لهذا السبب، لن تتوقف حتى يكون هناك تمثيل متساوٍ في السلطة: "هذا هو كفاح لا نهائي إلا إذا انتهت الأسباب المتمثلة في عدم الاعتراف والمشاركة الحقيقية في السلطة."[158] وإلا سيكون انفصال جنوب السودان بداية لعملية تفكك يتمزق فيه السودان إلى قطع أصغر فأصغر. وكما قال رجل من دارفور، "إنكار الحكومة لمطالبات الشعب قد يؤدي إلى اختفاء السودان."[159] فقط إذا أقرت الحكومة بأن كل الناس في السودان لهم الحق في المواطنة المتساوية سيكون من الممكن الحيلولة دون "اختفاء" السودان. وفي هذه الأثناء، ستستمر دورات النزاع والتهميش والظلم.

خاتمة

تظهر النتائج بوضوح أن الوضع في الخرطوم – والسودان على نطاق أوسع—ليس سيئاً فحسب، وإنما من المرجح أن يزداد سوءاً. وحتى في الخرطوم و بعيداً عن مناطق النزاع، قد بلغت الضغوط التي يعيشها الشعب ذروتها. وتقديم التوصيات في هذا السياق – والأهم من ذلك، الدعوة لتنفيذها – يمثل تحدياً كبيراً.

---

[153]. هانا أرندت، أصول الاستبداد، الطبعة الثانية (شركة هاركورت، 2009) ص 475.
[154]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 20 يونيو/حزيران 2012.
[155]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 15 يونيو/حزيران 2012.
[156]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 8 يونيو/حزيران 2012.
[157]. مقابلة مع رجل من جنوب كردفان، الخرطوم، 18 يونيو/حزيران 2012.
[158]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم، 17 يونيو 2012.
[159]. مقابلة مع رجل من دارفور، الخرطوم 8 يونيو/حزيران 2012.

إن هذا التقرير يقدم جوهر الأزمة الكبرى التي تتمثل في العلاقة بين الحكومة وغالبية مواطنيها. وتثير طبيعة هذه الأزمة عدداً من الأسئلة الصعبة. كيف يمكنك معالجة مشكلة مع إنكار وجودها بشدة؟ وكيف يمكنك أن تطلب من دولة حماية جميع مواطنيها وهي ترفض الاعتراف بشرعية انتماء الجماعات والأفراد الذين تعتبرهم خارج إطار أيديولوجيتها أو تكتيكها للبقاء والذي أظهر عداءً سافراً لعدد كبير منهم؟ وعلى أي أساس تدعو إلى تشكيل حكومة في ظل نظام فقد شرعيته ومذكرة توقيف بتهمة الإبادة الجماعية تخيم على رأس رئيسه؟ وهل هناك مساحة في السودان للاستفادة من الفرص المتاحة للتغيير السلمي؟

ثانياً، ما هو الدور الذي يمكن أو ينبغي للمجتمع الدولي أن يلعبه؟ على الرغم من أنه قد قام بدعم التوصل إلى اتفاق السلام الشامل، علاوة على دعم الفترة الانتقالية التي قادت إلى خروج جنوب السودان من حضن السودان الكبير، إلا أن تعهد المجتمع الدولي قد فشل في خاتمة المطاف في تحقيق واحد من الأركان المحورية لاتفاقية السلام الشامل: الا وهو التحول الديمقراطي الحقيقي بالسودان. ويتمثل جزءٌ من المشكلة في النهج التجزيئي في معالجة سلسلة تحديات حقوق الإنسان ودورات النزاعات التي طوقت البلاد. لقد تم بذل جهدٍ كبير، مثلاً، في إحالة الحالة في دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية. ولكن إصدار مذكرات اعتقال غير منفذة بحق مسؤولين في رأس الدولة مع عدم التعامل مع التصدعات الموجودة في المجتمع السوداني والدولة ربما لم تتسبب في شيء سوى إحراج وعزل حكومة هي في الأصل معزولة. كما عانت الجهود المبذولة للتعامل مع الحروب في السودان من النهج التجزيئي مع سلسلة من الاتفاقيات التي فشلت ولا زالت تفشل، والتي تسد الطريق نحو مفاوضة شاملة لعموم السودان.

منذ استقلال جنوب السودان واشتعال الدوائر الجديدة، أو إشتداد النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، أصبح الحديث عن الانفصال في تزايد في المناطق التي لم يكن الانفصال فيها مطروحاً على الطاولة في السابق. يجب تجديد المواطنة السودانية لتجنب انقسام إضافي بين الشعب السوداني وتمزق البلاد في خاتمة المطاف. ويمكن تحقيق هذا التجديد فقط بإنهاء العنف الحالي والذي يستهدف بصورة كبيرة المجتمعات المهمشة: ممارسة تحولية، سياسة وقانون لبناء مواطنة حقيقية تشاركية، سودانية، غير تمييزية، والالتزام بابتداع عملية دُستورية وسياسية لعموم السودان، تسمح بالاستماع والإصغاء إلى المظالم وبرامج التغيير التي تأتي من الهامش.

توصيات

في ضوء هذه النتائج يقدم هذا التقرير عدد من التوصيات:

إنهاء العنف والنزاع المتجذر في الإقصاء والانقسام

ينبغي أن تكون الأولوية القصوى لحكومة السودان وقوى المعارضة والمجتمع الدولي إنهاء القتال الدائر بجنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور عن طريق التفاوض مع ضمان تحقيق اتفاق سلام شامل ومنصف يعترف بالتهميش الواقع على مجتمعات من الشرق إلى الغرب و من الجنوب إلى أقصى شمال السودان. وينبغي أن تتضمن هذه الاتفاقية بنوداً تسهم في تمهيد الطريق نحو مواطنة تشاركية شاملة تلم تحت عباءتها كل ألون طيف الشعب السوداني مع أخذ المتطلبات الدُستورية ومتطلبات الالتزامات الإقليمية والدولية للسودان فيما يتصل بحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي والسلام والأمن (أنظر أدناه).

إصلاح القوانين والنظم المتعلقة باكتساب المواطنة والاعتراف بها وفقدانها

ينبغي إصلاح قانون المواطنة بصورة ملحة لضمان تجنب حالة انعدام الجنسية، بخاصة مع الأشخاص الذين لهم أو ينظر إليهم بأن لهم صلات بالإقليم المعروف الآن بجنوب السودان.

- ينص القانون الحالي على السحب المباشر للجنسية من أولئك الذين لهم إدعاء محتمل لجنسية جنوب السودان، وذلك بغض النظر عن تمسكهم فعلياً بذاك الإدعاء. وبما أن جنوب السودان قد تبنى تعريفاً سخياً نسبيا لمن يستحق المواطنة بالميلاد، فإن كثيرين ممن لا ينوون فعلياً المطالبة بمواطنة جنوب السودان قد يكونون في الواقع مستحقين لها.[160] أولاً، كانت هناك أسئلة حول دُستورية القانون. ثانياً، ما يزيد الأرباك هو عدم وجود جسم يمكن للأفراد التقدم إليه بطلبات من أجل البت فيما لو كانت مواطنتهم قد تخضع للسحب. كما لا توجد آلية يمكن للأفراد اللجوء إليها طلباً للتوضيح عندما يُرفض تقديم الخدمات لهم بحجة عدم المواطنة.
- تتطلب المبادئ الأساسية للقانون الإداري أن قرار سحب الجنسية يجب إبلاغه بصور فردية إلى الفرد المعني وأن يعطى فرصة الطعن في افتراض حصوله على مواطنة جنوب السودان.
- من أجل تجنب حالات انعدام الجنسية ينبغي أن يتم سحب الجنسية فقط عند التأكد من حصول الفرد على جنسية جنوب السودان. يجب أن يكون هناك افتراضاً بأن هناك سودانيون لاعتبارات كثيرة ويشمل ذلك مثلاً أولئك الذين يكون أحد والديهم من السودان (كما ينص الدُستور)، أوالمتزوجين من مواطنين سودانيين أو القصر المهجورين، مجهولي الأبوين.
- إلي الآن، يواجه بعض الأشخاص الذين يبدو أنهم مؤهلون، ويرغبون، في التمسك بالمواطنة الجنوب سودانية، مشكلات في الواقع. إن الذين يطالبون لكنهم يفشلون في الحصول على مواطنة جنوب السودان يجب السماح لهم بالاحتفاظ بالمواطنة السودانية.
- من الواضح أن أبسط الطرق لتجنب انعدام الجنسية هو النص على الجنسية المزدوجة. فالجنسية المزدوجة مسموح بها بحسب القانون السوداني لكل الجنسيات، باستثناء إسرائيل، في الواقع.
- مثالياً، يجب السماح للأشخاص الذين يودون الاحتفاظ بالجنسية السودانية بالاحتفاظ بها. وربما يمكن أن يطلب منهم التخلي عن التمسك بمواطنة جنوب السودان.

ينبغي على حكومة السودان أن تدرس إنشاء آلية أو مفوضية خاصة تختص باستلام الطلبات من الأشخاص الذين تم التشكيك في مواطنتهم؛ الذين يرغبون في الطعن في قرار سحب المواطنة؛ أو الذين فقدوا مواطنتهم لكن يرغبون في إستعادتها. وينبغي أن يكون القانون المؤسس والمنظم لعمل المفوضية متسقاً مع المعايير والمبادئ المعترف بها عالمياً والتي تطبق في حالات ما بعد الانفصال. كما ينبغي أن تُنشر لوائح وإجراءات المفوضية بصورة واسعة .

- يجب إنشاء مشروع عون قانوني خاص لمساعدة الذين ليست لديهم إمكانية للوصول إلى المفوضية.
- يجب اعطاء اعتبار للانخراط الاقليمي في، أو دعم مثل تلك المفوضية من الاتحاد الأفريقي أوالمؤتمر الدولي للبحيرات العظمى (إنظر أدناه). ويمكِّن هذا من ضمان استفادة المفوضية من الخبرات الإقليمية ومن خلال استقلاليتها الواضحة يمكنها أن تبني الثقة مع المجتمعات التي يأتي أعضاؤها إلي المفوضية.

حماية الحقوق الأساسية للسودانيين المعتبرين من مواطني جنوب السودان

يجب أن يتم تطوير وإعلان سياسات واضحة وإجراءات وموجهات للتمكن من تحقيق "الحريات الأربع " المتفق عليها في سبتمبر/أيلول 2011. فقد أصبح تنفيذ الاتفاقيات في أرض الواقع أمراً مُلِحَّا مع تطوير السياسة والإجراءات (عن طريق اللوائح) التي تصبح ضرورية لجعل حماية هذه الحقوق واقعاً.

وينبغي أن يبنى تطوير هذه الإجراءات على الخبرات، والدروس المستقاة من عمل هيئات

[160]. من بين فئات الأشخاص المعرفين بهذه الطريقة، على سبيل المثال، الأشخاص الذين لهم أي والد أو جد، أو والد جد مولود في جنوب السودان أو أعضاءً في "المجتمعات القبلية الأصلية في جنوب السودان". إنظر المادة 8 (1) (أ) قانون جنسية جنوب السودان 2011.

مثل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المحلية مثل المركز الشعبي للعون القانوني الذي يعمل في الأرض مع الذين يواجهون أشكالاً مختلفة من الإقصاء.

- كخطوة أولى، تكون لجنة التنفيذ رفيعة المستوى التابعة للإتحاد الأفريقي مسؤولة عن صياغة اتفاقية أكثر تفصيلاً حول الحريات الأربع وانعقاد اللجنة المشتركة العليا لمراقبة التنفيذ. ويجب أن يكون هذا الأمر أولوية اللجنة كما يجب على البلدين إبداء الرغبة في أن تكونا طرفاً فيها. كما يمكن طلب وتقديم الدعم الفني من "المجتمع الدولي" كما سمحت به الاتفاقية، بما في ذلك عبر تركيبة العضوية.
- في نفس الوقت يجب تعويض كل الذين تم طردهم من الخدمة العامة على أساس أنهم لم يعودوا سودانيين ودفع هذه التعويضات إما كمرتبات أو كمعاشات. إن التحديات الحالية التي يواجهها الناس تشمل السداد الجزئي ومزاعم (كاذبة) من المسؤولين بتحويل المعاشات إلى حكومة جنوب السودان.
- ينبغي أن يسمح للذين يرغبون في الذهاب إلي جنوب السودان التمكن من بيع ممتلكاتهم بأسعار منطقية أو حملها معهم. وفي هذا السياق، لا ينبغي أن يكون الرقم الوطني عائقاً أمام بيع الممتلكات.
- وعلى نطاق واسع، ينبغي أن يُوضح مدى إمكانية استفادة المواطنين الجنوبيين الذين يتمسكون بحق الإقامة في السودان من الخدمات العامة، خاصة التعليم والصحة كما ينبغي أن توضع لوائح واضحة بهذا الصدد.

توليد حوار واعتراف عن طريق الدُستور الانتقالي وعملية المراجعة الدُستورية

تواصل الحكومة إنكارها العلني لوجود تمييز عرقي أو ديني أو مناطقي في الخرطوم وفي السودان بصورة عامة موضحةً أن البطالة وعدم توفر الخدمات هي مشكلة يعاني منها الكل. غير أن التقرير يوضح أن مناطق معينة بالخرطوم حيث معظم سكانها من الغرب وجنوب السودان تعاني بصورة خاصة من نقص الخدمات وذلك بحسب خلفية مناطقهم.[161]

ويتضمن الدُستور السوداني الحالي- الدُستور الانتقالي المتفق عليه بموجب اتفاقية السلام الشامل- بنوداً واضحةً تنص على عدم التمييز وتعزيز التنوع. وتنص المادة 31 من الدُستور على أن " الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللُغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي" كما تنص المادة 47 من الدُستور على أن "يكون للمجموعات العرقية والثقافية الحق في أن تنعم بثقافاتها الخاصة وتطورها بحرية، وللمنتمين لهذه المجموعات الحق في أن يمارسوا معتقداتهم ويستخدموا لغاتهم ويراعوا أديانهم وأعرافهم وينشئوا أطفالهم في إطار تلك الثقافات والأعراف" بل وتنص المادة 152 على إنشاء آلية خاصة لحماية حقوق غير المسلمين. ولكن لم تراعَ هذه الضمانات حول المساواة والتنوع.

- يجب دعم منظمات المجتمع المدني والمحامين لمواصلة إبراز عدم دُستورية بعض السياسات والتصرفات القائمة عن طريق المقاضاة الدُستورية على الرغم من صعوبة تحقيق ذلك.
- على الرغم من أن هناك استفهامات حول مدى توفير عملية المراجعة الدُستورية الرسمية فرصة للمشاركة السياسية الحقيقية إلا أن ثمة فرصة موجودة. ويمكن دعم منظمات المجتمع المدني والجامعات لفتح نوافذ للحوار وسط وبين المجتمعات المختلفة حول معنى المساواة، وحول الحقائق التأريخية والمعاصرة عن تنوع الدولة السودانية والرؤى الشخصية عن ماذا يعني أن يكون الإنسان "سودانياً" في سودان اليوم، بما في ذلك، على سبيل المثال، عن طريق عقد حلقات نقاش والنظر في نتائج البحث العلمي كما هو الحال في البحث الحالي. بالإضافة إلي توسعة التفاهم، إذ أنه من الممكن أن تنبثق عن هذه الحوارات أفكاراً وتوصيات لتغيير السياسية.

[161]. يبدو جلياً أن الوزارات الحكومية والمؤسسات والشركات الكبرى في القطاع الخاص يهيمن ويسيطر عليها أفراد موالون لحزب المؤتمر الوطني ينحدرون من شمال ووسط السودان.

وينبغي أن تستهدف هذه الحوارات على وجه الخصوص المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والمجموعات الثقافية، والقادة التقليديين ومجموعات أخرى ممثلة للمجتمعات المهمشة تأريخياً. وعلى المجتمع الدولي دعم هذه المجموعات لتعزيز قدرتها حتى تُسمع قضاياها في المنابر القومية والدولية.

- ويمكن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعب دورٍ خاص بحكم وجوده على الأرض وذلك بتنظيم نقاشات ويشمل ذلك عرض المعاهدات الدولية والإقليمية (أنظر مثلاً مناقشة معاهدات المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى أدناه) التي صادق عليها السودان والتي تمثل جزءاً من الحقوق المضمنة في الدُستور. إن تعزيز مناقشة تجارب الدول الشبيهة التي واجهت تحديات مماثلة والفرص المتوفرة حول التمييز والتنوع وكيف كانت الاستجابة فيما يتصل بالحوار العام، والسياسة والقانون ربما يكون أمراً مفيداً.

الاستفادة من المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى

وقع السودان وصادق على عشرة بروتوكولات وبرامج وإطارات من ميثاق المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى حول الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات العظمى (الميثاق).[162] ويقدم إطار الاتفاقية، من بين أشياء أخرى، عدداً من الأدوات الثرة— القواعد والمعايير والمشروعات والدعم العملي، من أجل محاربة التمييز والانقسامية والتشجيع على التنوع والمشاركة الديمقراطية.[163] إن كثيراً من إلتزامات حقوق الإنسان الجوهرية المنصوص عليها في الاتفاقية قد تم تضمينها في الوثيقة الدُستورية لحقوق الإنسان بموجب الفقرة الثالثة من المادة 27 والتي تنص على أنه "تعتبر كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، المصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة."

إن انعدام الجنسية تم إقراره كواحد من التحديات، وذلك بالتزام الدول فيما بينها بتبني، من بين أشياء أخرى، سياسة إقليمية مشتركة لإجازة وتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة حول انعدام الجنسية ومواءمة القوانين والمعايير الوطنية ذات الصلة" (المادة 68). وفي برنامج تنفيذ الاتفاقية والذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة (المادة 3، الفقرة الأولى)، تعهد السودان بالمساهمة في تفصيل إطار قانوني وسياسي متكامل مشترك للاستجابة لانعدام الجنسية إقليمياً ويشمل ذلك صياغة نموذج لبنود تشريعية حول المواطنة والجنسية والتي يجب أن تتضمن:

- ضمانات عدم التمييز، ويكون ذلك بمنح الجنسية للأفراد الذين لهم صلة فعَّالة بالدولة،
- شروط فقدان واكتساب الجنسية،
- معالجاتٍ قضائية فاعلة في حالة رفض أو سحب الجنسية، و
- معاييراً لتسهيل المواطنة بالنسبة للاجئين والنازحين الذين لم تعالج وضع مواطنتهم.

---

[162]. يشكل ميثاق البحيرات العظمى الحد الأدنى من حزمة الالتزامات القانونية التي يمكن أن تكون بمثابة الأساس للسلام الراهن والمفاوضات الانتقالية. كما أنه يحتوي على مجموعة من الالتزامات المتعلقة بإعادة الأراضي، والمساواة في النوع الاجتماعي والعنف الجنسي والجندري، مبدأ عدم التمييز، وحقوق الأقليات، وحماية المشردين قسراً، والحكم الديمقراطي، والتي لا غنى عنها لتنفيذ برنامج وطني فعال للعدالة الانتقالية. كما يوفر الاتفاق حجر الأساس القانوني والسياسي الذي يمكن أن تُبنى عليه آلية إقليمية ، أو يمكن من خلالها توجيه الدعم الإقليمي لآلية سودانية خاصة تلتزم بقانون ومبادئ الميثاق.

[163]. إن بنود بروتوكول منع جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها، على سبيل المثال، تحكم بصورة خاصة تنفيذ السياسات حول عدم التمييز، والمساواة أمام القانون و الحق في العدالة المنصفة، وتطوير التدابير التشريعية الوطنية والمحلية لمنع التمييز و"ضمان تطوير وحماية أفراد أو مجموعات بعينها كما ينبغي"، ومخاطبة إدانة تشجيع الأيديولوجيات التمييزية والمعاقبة عليه. إنظر على وجه الخصوص الفصل 2 (المواد من 2 إلى 7) من البروتوكول المتعلق بمنع جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها بعنوان، "مكافحة الإيديولوجيات والممارسات التمييزية". يحتوي البروتوكول المتعلق بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمعاقبة عليها على مزيج من القانون الجنائي وقانون حقوق الإنسان للتعامل ليس فقط مع محاكمة الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم الدولية ولكن أيضاً مع الأسباب الجذرية لهذه الجرائم، ويقضي رسمياً بإنشاء آليات للإنذار المبكر وبتدابير لمكافحة "الإيديولوجيات والممارسات التمييزية" (المادة).

في إطار تطوير السياسات والنظم حول المواطنة والتجنس—ومثالياً مقترح التعديلات في القانون الحالي لمواءمته مع الدُستور الانتقالي—يجب الالتزام بعناية بهذا الاتفاق الإقليمي المبني على العناصر الأساسية لإطار يحترم الحقوق.

وأخيراً، يتصور الميثاق القيام "بتفويض مفوضية مستقلة للتحكيم وإثبات "المواطنة الحقيقية" للسكان المتأثرين". كما ينبغي أن يعطى اعتباراً اكثر لتفويض مفوضية خاصة في إطار نهج ميثاق البحيرات العظمى والذى سيساعد في إعداد التوصيات الخاصة المتعلقة بمواطنة أولئك الذين لا يزال وضعهم متنازع عليه، وبخاصة الذين لهم أصولٌ جنوبية.

إحداث تغيير في الممارسة والسياسات والسلوك

إن أغلب التمييز والإقصاء الذي يعانيه المواطنون السودانيون نابع من سياسات وتصرفات معززة بشكل غير رسمي، يشجعها غياب لوائح وإجراءات واضحة. ويخلق هذا الاضطراب مناخاً ملائماً لكي يمارس الذين هم على رأس الحكم التحيز كما يساهم في زيادة عدم الثقة في مؤسسات الدولة من قبل المجتمعات المستضعفة. ليست هناك مساحة كافية لتقديم توصيات معينة متعلقة بمنتديات عديدة عاني فيها مواطنون سودانيون مطعون في انتمائهم ومستحقاتهم من الإقصاء على أساس الأصل الإثني أو الانتماء المتصور. إن أكبر ثغرة هي انعدام الإجراءات السليمة للتعامل مع المشكلات التي تظهر. مثلاً، كيف يتم الطعن في القرارات القاضية بعدم بالحرمان من الخدمات العامة (كالتعليم والصحة) ؟ يجب أن يكون تطوير نظم وسياسات وبرامج واضحة لتجنب التمييز أولويةً مُلِحَّة.

- ينبغي تشجيع ممثلي المجتمعات المهمشة و/ أو المنظمات غير الحكومية على التواصل مباشرة –حيث يمكن القيام بذلك بصورة آمنة—مع الحكومة المحلية ومؤسسات الدولة حول المعوقات الإدارية التي تزيد حالياً من الإقصاء. وقد تم تنظيم بعض المقابلات بنجاح بين بائعات الشاي والطعام وشرطة البلدية في إحدى ضواحي الخرطوم.
- إن تقديم دعم كافي لمنظمات المجتمع المدني ومجموعات أخرى (بما في ذلك الهيئات الحكومية) تقدم نصحاً يومياً وتقدم الدعم القانوني للذين يحاولون تأكيد حقوقهم وتقوم بمرافقتهم في بيئة رسمية غالباً ما تكون عدائية يعد أمرًا ضرورياً. كما يمكن تغير سلوك وممارسات المسؤولين بالتواصل والتعاون مع محامين مدربين ومدعومين جيداً.
- إن إصلاح نظام بطاقة الهُوية الوطنية لتقليل أثره التمييزي لهو أمر أساسي. ومثل هذا الاصلاح يمكن أن يكون نموذجاً لبقية خدمات ومؤسسات الدولة.
- يجب وضع سياسات لمعالجة المفارقات في الحصول على الحقوق الأساسية والتنمية، إبتداءً من البنيات التحتية إلي مشروعات التمويل الأصغر إلي التعليم، مهما كانت صعوبة النجاح في المناخ الحالي. لقد كان التخلف التنموي المقصود هو الدافع الأول لاندلاع النزاعات.
- الاهتمام بتبني تشريع خاص يحرّم كل أشكال التمييز في المؤسسات الخاصة والعامة، وينص على أشكال من المعالجة الكافية. ويقدم المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى إطاراً مفصلا ومجموعة من المعايير الإقليمية والآليات التي يمكن من خلالها تطوير تشريع كهذا.
- أخيراً، على الرغم من أن التمييز وتعبئة الرأي العام ضد المجموعات المهمشة يتمان بتحريض من الحكومة، إلا أن هذا التحريض يعتمد على تمييز اجتماعي ضارب الجذور في أوساط المجتمع. والافتراض بأن التهميش يمكن إنهاؤه ببساطة بتغيير القيادة السياسية هو افتراض غير مبني على أسس سليمة. ولذلك فإن الجهود الرامية لايقاف الافتراضات والتحيزات الراسخة بعمق سوف تحتاج إلي برنامج عدالة انتقالية يجب أن يتسم أياه بالشمول ويؤكد على الحوار بين المجتمعات السودانية كافة.